الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(نمرة الجريدة ٣٧ غير اعتيادية) يوم الخميس ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٣٢ — ٢٦ مارس سنة ١٩١٤ (السنة الرابعة والثمانون)

قانون نمرة ٢ لسنة ١٩١٤

قانون يختص بربط الميزانية العمومية لسنة ١٩١٤

نحن خديو مصر

بناء على ماعرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار

وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

تقررت ميزانية الايرادات لسنة ١٩١٤ بمبلغ ثمانية عشر مليونا ومائة واثنين وستين ألف جنيه مصرى (١٨,١٦٢,٠٠٠ جنيه مصرى) على حسب المبين فى الجدول المرفق بهذا القانون

المادة الثانية

تقررت ميزانية المصروفات لسنة ١٩١٤ بمبلغ ثمانية عشر مليونا ومائة واثنين وستين ألف جنيه مصرى (١٨,١٦٢,٠٠٠ جنيه مصرى) على حسب المبين فى الجدول المرفق بهذا القانون

المادة الثالثة

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه

صدر بسراى عابدين فى ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٣٢ (٢٦ مارس سنة ١٩١٤)

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار
حسين سعيد

ناظر المالية
سعيد ذوالفقار

ترجمة

مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس النظار

تتشرف اللجنة المالية بأن تعرض على مجلس النظار مشروع الميزانية العمومية عن السنة المالية التى تبتدئ فى أول ابريل سنة ١٩١٤ وتنتهي فى ٣١ مارس سنة ١٩١٥ للموافقة عليه . وترى اللجنة إبداء بعض ملحوظات تمهيدية عن مشروع الميزانية المذكور . فان تغيير تاريخ ابتداء السنة المالية الذى نص عليه القانون نمرة ٢١ الصادر فى ٤ يونيو سنة ١٩١٣ قد اقتضى وضع ميزانية للثلاثة الأشهر الأولى من السنة الجارية . ولذلك قد قورنت أرقام الميزانية الجديدة بأرقام ميزانية سنة ١٩١٣ دون التفات الى ميزانية الثلاثة الأشهر .

وقد أدخل تعديل فى ترتيب شكل الميزانية فان نظارة المالية عهدت الى لجنة فى درس ترتيب الميزانية درسا مدققا والبحث عن التحسينات الواجب إدخالها فى الترتيب الحالى وهذه اللجنة وضعت تقريرا بهذا الشأن نشرته الجريدة الرسمية الصادرة فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٣ . وكان الغرض من ذلك أن تُجمَع تحت أقسام رئيسية الايرادات المتشابهة والمصروفات الخاصة بمصالح تابعة لنظارة واحدة ، وأن تُضَمّ الاعتمادات المفتوحة فى الميزانية لمصالح الحكومة المختلفة بعضها الى بعض حتى يتيسر إجراء المراقبة الدقيقة على المصروفات ويسهل حسن إدارة أموال الحكومة .

وقد تناول بحث نظارة المالية أيضا مسألة المصروفات غير العادية . وكانت مصروفات الحكومة العمومية تقسم حتى الآن الى قسمين رئيسيين . المصروفات العادية والمصروفات غير الدائمة أى غير العادية التى تشمل المصروفات الخصوصية المأخوذة من موارد الميزانية العادية والمصروفات المأخوذة من الاحتياطى العمومى . وكانت بواقى الاعتمادات المفتوحة للمصروفات غير الدائمة التى لم تستعمل حتى نهاية السنة تنقل حتما الى ميزانية السنة التالية فيما اذا كانت تلك البواقى لاتزال لازمة للأعمال التى كانت مخصصة بها . فرأت نظارة المالية ، اقتداء بالحكومات الأجنبية ، أن قد آن الأوان لتوحيد الميزانية وذلك بأن تدرج فى الميزانية العمومية جميع الايرادات المنظور تحصيلها وجميع المصروفات المنظور صرفها فى خلال كل سنة مالية ، سواء فى ذلك التى تتجدد سنويا والتى لها صفة غير دائمة أى غير عادية . وميزة هذه الطريقة أنها تبين بشكل واضح إجمالى المصروفات السنوية التى تتحملها الخزينة والايرادات التى تسد تلك المصروفات . وفى ختام السنة المالية تلغى البواقى التى لم تستعمل من جميع الاعتمادات المفتوحة فى الميزانية أيا كان نوع المصروفات المخصصة لها تلك الاعتمادات . أما المصروفات اللازمة لاتمام الاعمال التى بوشرت فان أمر درجها فى الميزانية التالية يوضع موضع البحث .

أما الخدمات التى تؤديها مصلحة لحساب مصلحة أخرى فهى الآن موضوع عملية حسابية تخصم بموجبها قيمة هذه الخدمات على حساب المصلحة التى انتفعت بها وتضاف الى حساب المصلحة التى أدتها . وتستوجب تسوية الحساب على هذه الصورة عمليات عديدة وصعبة من شأنها أن تزيد فى الأعمال الادارية وهى لاتسمح بمراعاة الاقتصاد الواجب فى استعمال الاعتمادات المفتوحة لهذه الخدمات . فرغبة فى تسهيل الحسابات تبغى نظارة المالية بلغة تسوية

الخدمات التى تقوم بها مصالح الحكومة لحساب بعضها بعض و بتعميل قيمتها لميزانية المصالح التى تؤديها . على أنه يستثنى من ذلك الأحوال التى لا تكون فيها الخدمات المؤداة من خصائص المصلحة التى تؤديها بل تكون هذه المصلحة وسيطا فقط فى الأمر ، وكذلك فى الأحوال التى فيها تؤدى تلك الخدمات مصلحة ذات صفة صناعية أو تجارية كمصلحة سكك الحديد والتلغرافات الخ . فان مثل هذه المصالح لا يزال يقيد لها قيمة ما تقوم به من الخدمات حتى يتسنى لها معرفة النسبة الحقيقية بين ايراداتها ومصروفات ادارتها .

وتقضى اللوائح المعمول بها الآن بالحصول على موافقة مجلس النظار لنقل الاعتمادات بين الفصول وكذلك بين المربوط فى الميزانية للمستخدمين والمربوط للمصروفات المتنوعة . فترى نظارة المالية تسهيلا لتسوية الحسابات أنه يكفى لجواز استعمال الوفر الناتج فى بعض أقسام ميزانية مصلحة من المصالح لسد ما قد يحصل من زيادة المصروفات فى أقسام أخرى من نفس تلك الميزانية أن يكون ذلك بموافقة نظارة المالية دون الحاجة الى الحصول على موافقة مجلس النظار على شرط أن لا يتجاوز مجموع المربوط فى ميزانية تلك المصلحة .

أما مشروع الميزانية فقد تقرر على الكيفية الآتية :

	جنيه مصرى
الايرادات	١٨,١٦٢,٠٠٠
المصروفات	١٨,١٦٢,٠٠٠

الايرادات

تبلغ زيادة تقدير الايرادات لسنة ١٩١٤ بالنسبة الى تقدير الايرادات لسنة ١٩١٣ — جنيه مصرى ٢,٠٣٢,٠٠٠

وهذه الزيادة خاصة بأبواب الايراد الآتية :

الجمارك	٦٢٠,٠٠٠
رسوم الليمانات والفنارات	٥٣,٠٠٠
الرسوم القضائية والقيدية	٧٣,٠٠٠
سكك الحديد	٢١٣,٠٠٠
التلغرافات	٨,٠٠٠
البوستة	٢٠,٠٠٠
ايجار ومتحصلات أملاك الحكومة	٣٠٧,٠٠٠
المستقطع من ماهيات المستخدمين	٥,٠٠٠
الايرادات المتنوعة	٢١٥,٠٠٠
الايرادات غير العادية	٢٠٠,٠٠٠
المأخوذ من الاحتياطى العمومى	٥٧٤,٠٠٠
	٢,٢٨٨,٠٠٠

يطرح من ذلك قيمة النقص فى تقدير أبواب الايراد الآتية :

	جنيه مصرى
الاموال المقررة	٢٢٤,٠٠٠
المتحصل من بدل الخدمة العسكرية	٢١,٠٠٠
أبواب ايراد أخرى	١١,٠٠٠
	٢٥٦,٠٠٠
	٢,٠٣٢,٠٠٠

وكانت نتيجة انخفاض منسوب النيل انخفاضا غير معتاد إبان الفيضان الأخير أن مساحة كبيرة من الأطيان تقدر بأربعمائة ألف فدان قد بقيت بدون ريّ . وسيترتب على ذلك خسارة فى إيراد الخزينة تبلغ حسب هـذا التقدير ٢٥٧٠٠٠ جنيه مصرى عن أموال الأطيان و ٤٤٠٠٠ جنيه مصرى عن المتحصل من ايجار أراضى الحكومة ،

أما زيادة مبلغ ٦٢٠٠٠٠ جنيه مصرى فى الايرادات المقدّرة للجمارك فقسم منها ناتج عن زيادة الرسوم على الدخان والسجاير الواردة من الخارج ، وهى الزيادة التى قررها الأمر العالى الصادر فى ٣ يناير سنة ١٩١٤ ، والقسم الآخر ناتج عن التقدير المدرج فى ميزانية سنة ١٩١٣ الذى كان قليلا جدًّا بالنسبة الى متحصلات السنين الماضية . وفى الواقع لم يكن ذلك التقدير سوى ٣٣٨٠٠٠٠ جنيه مصرى مع أن متحصلات سنة ١٩١٢ قد بلغت ٣٨٣٤٠٠٠ جنيه مصرى ، وقد روعى فى تقدير ايرادات سنة ١٩١٤ بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى نقص قدره ٥٢٠٠٠ جنيه ناشئ عن إلغاء تسوية الخدمات التى تؤديها المصالح لحساب بعضها وسينتج عن الغاء هذه التسوية أن المصالح الأميرية لا تعود ملزمة بدفع الرسوم الجمركية على الأصناف التى تستوردها من الخارج . ويعوض هذا العجز وفر يعادله فى مصروفات المصالح التى تستورد هذه الأصناف .

وكذلك الزيادة فى تقديرات رسوم الليمانات والفنارات وايرادات السكك الحديدية ناتجة عن أن التقديرات المدرجة فى ميزانية سنة ١٩١٣ كانت دون متحصلات السنين السالفة .

ويلاحظ مثل ذلك فيما يختص بتقدير الرسوم القضائية والقيدية . ومع هـذا فانه يوجد فرق كبير بين المقدر لسنة ١٩١٤ والمتحصل فى سنة ١٩١٢ لأن متحصلات سنة ١٩١٢ قد بلغت مبلغا جسيما قلمـا يحصل عليه وليس من الحكمة اتخاذ هذا المبلغ أساسا لتقدير ايرادات سنة ١٩١٤ . لذلك بنى هذا التقدير على متوسط متحصلات سنتى ١٩١١ و ١٩١٣ .

ولما كانت مراسلات المصالح الأميرية ستعفى من رسوم البوستة ابتداء من أول السنة المالية القادمة بسبب الغاء تسوية الخدمات بين المصالح فانه سيصيب ايرادات مصلحة البوستة من هذا القبيل نقص قدره ٤٦٠٠٠ جنيه مصرى على أن هذه الايرادات ستزيد من جهة ثانية زيادة قدرها ٤٠٠٠٠ جنيه وهى قيمة رسم المرور والنقل بحرا والبسيكورتاه البحرية والعمولة على الحوالات البريدية التى كانت قيمتها حتى الآن تستنزل من الايرادات وستدرج من الآن فصاعدا ضمن المصروفات . فالزيادة بالنسبة الى تقدير سنة ١٩١٣ تبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه مصرى وهى ناتجة عن قلة تقدير سنة ١٩١٣ وعن النمو الطبيعى فى ايرادات البوستة .

وفى سنة ١٩١٣ لم يدرج فى ميزانية الحكومة العمومية فيما يخص مصلحة الدومين السابقة سوى زيادة ايرادات تلك المصلحة على مصروفاتها . وابتداء من سنة ١٩١٤ ستدرج ايراداتها ومصروفاتها بأكملها . وعليه فقد زاد تقدير ايجارات ومتحصلات أملاك الحكومة لسنة ١٩١٤ مبلغ ٣٠٧٠٠٠ جنيه مصرى وذلك بعد استنزال مبلغ ٤٤٠٠٠ جنيه قيمة الخسارة الناشئة عن نقص الفيضان الأخير .

وكان قد كون فى سنة ١٩٠٨ مال مأخوذ من نقود بدل الخدمة العسكرية وذلك لتحسين حالة أنفار الجيش والبوليس المقترعين . وكان هذا المـال مخصصا لدفع مكافأة قدرها عشرون جنيها مصريا لكل مقترع عنـد انتهاء مدة خدمته الالزامية وللقيام بالمصروفات الناتجة عن إلغاء القسم الثانى من مدة الخدمة الالزامية كزيادة ماهية رجال البوليس وانشاء نقطة أساس لتعليم بلوكات خفر الأقاليم وتحسين مدارس الأورط الخ . وكان الباقى من نقود بدل الخدمة العسكرية مخصصا لتكوين مال احتياطى لسدّ ماقد يطرأ من العجز فى ايرادات هذا الباب وللقيام بكل مصروف جديد يرى صرفه

واجبا أو مفيدا لصالح الجيش . على أنه منذ بضع سنوات أصبح المتحصل من بدل الخدمة العسكرية ينقص دائما عن المصروفات الواجب أخذها منه . ومن المنظور أن الاحتياطى المذكور سينفد عن قريب . ففى هذه الحال رؤى أن يلغى حساب المال المكون من بدل الخدمة العسكرية ، فتسهل بذلك الأعمال الحسابية ، وأن يدرج المتحصل من البدل أى مبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه ضمن تقديرات ايرادات الحكومة بدلا من أن تدرج فيها قيمة المأخوذ من المال المذكور وكانت هذه القيمة فى سنة ١٩١٣ تبلغ ١٦١٠٠٠ جنيه . أما المصروفات التى كانت تؤخذ من نقود البدل وكذلك المصروفات الجديدة التى يرى صرفها واجبا أو مفيدا لصالح الجيش فانها تدرج ضمن ميزانية الحكومة العمومية . وأما الباقى بدون صرف من هذا المال فى أول السنة المالية القادمة فانه يضاف الى الايرادات غير العادية .

وقد استنزل من تقدير الايرادات المتنوعة عن سنة ١٩١٤ قيمة الأعمال التى تقوم بها المطبعة الأميرية . فمن الآن فصاعدا لاتدرج هذه القيمة ضمن ايرادات المطبعة وضمن مصروفات المصالح المختصة بها تلك الاعمال وذلك بسبب الغاء تسوية الخدمات بين المصالح . على أنه قد زيد فى تقدير الايرادات المتنوعة قيمة كوبونات الأسهم المكتون منها الاحتياطى العمومى وكانت قيمتها تضاف حتى الآن مباشرة الى نقود الاحتياطى . وقد بُنى تقدير الايرادات المتنوعة على متوسط متحصلات السنين السالفة وهو أعلى من تقدير سنة ١٩١٣ .

أما الايرادات غير العادية فانها تشمل المتحصل من مبيع الاملاك الأميرية وجميع الايرادات الأخرى التى لاتحصل سنويا .

حسب ماتقدم بيانه ستشتمل الميزانية العمومية من الآن فصاعدا على جميع المصروفات من أى نوع كانت . على أنه حتى اليوم كان قسم من المصروفات للاعمال الجديدة لايؤخذ من إيرادات الميزانية بل من الاحتياطى العمومى . وقد بلغت قيمة المأخوذ لهذا الغرض من الاحتياطى فى سنة ١٩١٢ مبلغا جسيما لايقل عن ٢٠٩٩٠٠٠ جنيه مصرى . ورغما عن أن المصروفات للاعمال الجديدة التى كانت تؤخذ فيما مضى من الاحتياطى العمومى قد أدرجت ضمن الميزانية العمومية فانه كان فى الامكان الموازنة بين إيرادات الميزانية ومصروفاتها ، لو لم ينتج عن الانخفاض العظيم فى الفيضان الأخير ليس فقط نقص مهم فى محصول أموال الأطيان والايجارات بل أيضا بعض الهبوط فى ايرادات الجمارك والسكك الحديدية وغيرهما من المصالح ولو لم تتحمل ميزانية سنة ١٩١٤ ، فوق ثمن المهمات المقتضى شراؤها للسكك الحديدية فى هذه السنة ، مصروفا جسيما نظير ثمن ماسبق التوصية عليه من المهمات فى سنة ١٩١٣ والثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٤ ولا يجرى تسليمه إلا بعد افتتاح السنة المالية القادمة . ولهذه الأسباب أصبحت إيرادات الميزانية غير كافية للقيام بجميع المصروفات المدرجة فى تلك الميزانية . على أنه كان قد يمكن الحصول على الموازنة بين الايرادات والمصروفات باقتطاع الاعتمادات المخصصة للاعمال الجديدة . ولكن رؤى من الحكمة أن لايوقف العمل فى الاشغال الكبيرة الجارية التى ستجنى البلاد من ورائها فائدة عظيمة بل أن يسد نقص الايرادات بأن يضاف اليها مبلغ ٥٧٤٠٠٠ جنيه مصرى يؤخذ من الاحتياطى العمومى . وبعد أخذ هذا المبلغ أصبح الباقى من ذلك الاحتياطى يقدر فى أول السنة المالية القادمة بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى .

المصـــــروفات

يتضح من المقارنة بين تقدير مصروفات سنة ١٩١٤ وتقدير مصروفات سنة ١٩١٣ مايلى :

	جنيه مصرى
تقديرات سنة ١٩١٤	١٨١٦٣٠٠٠
تقديرات سنة ١٩١٣	١٥٦٣٠٠٠٠
الزيادة فى تقديرات سنة ١٩١٤	٢٥٣٢٠٠٠

إن الزيادة الجسيمة فى تقديرات سنة ١٩١٤ بالنسبة الى تقديرات سنة ١٩١٣ ناشئة خصوصا عن أن ميزانية سنة ١٩١٤ تتضمن ، ماعدا المصروفات الدائمة ، المصروفات الخاصة بالأعمال الجديدة ، وكان قسم كبير من مصروفات هذه الأعمال قد أخذ فى سنة ١٩١٣ من الاحتياطى العمومى .

والمصروفات التى كانت مدرجة فى سنة ١٩١٣ تحت فرع «خدمات متنوعة» قد أدرجت ، حسب رغبات لجنة الميزانية ، فى ميزانيات النظارات المكلفة بصرفها . وعليه فقد ألغى فرع الخدمات المتنوعة.

وفى مايلى بيان أهم الزيادات فى الميزانيـــة :

الجمعيـــــة التشريعيـــــة :

قضى القانون النظامى نمرة ٢٩ الصادر فى أول يوليه سنة ١٩١٣ بانشاء جمعية تشريعية . ولما كان عدد الممثلين المعهود اليهم بالمشاركة فى الاعمال التشريعية قد زيد زيادة تذكر فقد ربط فى الميزانية للجمعيـــة مبلغ ٣٩٧٥١ جنيها بزيادة ٢٢٥٩٩ جنيها على مربوط سنة ١٩١٣ وذلك للقيام بزيادة المصروفات التى تنشأ عن النظام الجديد .

نظارة المـــالية (ادارة العموم وأقسام أخرى) :

كانت الاعتمادات المخصصة لمرتبات مكة والمدينة وللاعانات والمرتبات ولمصاريف أخرى مختلفة تدرج حتى الآن فى فرع الخدمات المتنوعة للنظارات فنقلت الى ميزانيـــة نظارة المـــالية . وبقطع النظر عن هذا النقل فان فى مربوط مصروفات هذه النظارة عن سنة ١٩١٤ زيادة بالنسبة الى مربوط سنة ١٩١٣ تبلغ ١٣٠١٦٤ جنيها مصريا منها مبلغ ٧٣٠٢٥ جنيها مصريا للاعمـــال الجديدة التى تشـــتمل على تتميم بناء تكنة لجهش الاحتلال فى العباســـية وتكملة الخط الحديدى جنوبى الخرطوم وعلى مشترى قطعة أرض فى ساحل أثر النبى وسراى لخدمـــة الحكومة وتحقيق الشراق واستبدال معاشات الخ .

وتبلغ زيادة المصروفات الدائمة ٥٧١٣٩ جنيها مصريا منها مبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه ناشئ عن حصر مصاريف مشترى الأدوات المكتبية فى ميزانية المـــالية وكانت قبلا تخصم على اعتمادات المصالح التى تُورد لهـــا . وباقى الزيادة ناتج عن زيادة عدد المستخدمين وعن درج بعض المصروفات التى كانت تؤخذ فى سنة ١٩١٣ من اعتمادات أعمـــال الصرف الكبرى فى ميزانية مصلحة المســـاحة وعن ارتفاع ســـعر الحنطة التى ترسل الى الحرمين الشريفين وعن زيادة المربوط فى ميزانية المطبعة الأميرية لأجر العمال ومشترى مهمات وأصناف الخ .

مصلحة الاملاك الاميرية :

لم يكن يدرج حتى سنة ١٩١٣ فى ميزانية الحكومة العمومية إلا زيادة ايرادات مصلحة الدومين على مصروفاتها ومن الآن فصاعدا ستدرج ايراداتها ومصروفاتها بأكملها فى الميزانية . وقد بلغ المربوط فى سنة ١٩١٤ للمصروفات ٣٣٠٣١٣ جنيها مصريا منه مبلغ ١٥٠٨٥ جنيها مصريا قيمة الاعتماد الذى كان مدرجا فى ميزانية سنة ١٩١٣ لمراقبة الاملاك الاميرية الحرة ، ومبلغ ٦٦٤٣ جنيها مصريا نقل من ميزانية الاقاليم والمحافظات ، ومبلغ ٢٣١١١٠ جنيهات مصرية قيمة المصروفات التى كانت فيما مضى تؤخذ من الايرادات ، ومبلغ ٧٧٤٧٥ جنيها مصريا للاعمال الجديدة وهى أعمال لتحسين الاطيان وانشاء أبنية مختلفة ومشترى مهمات الخ .

الجمارك :

إن زيادة مبلغ ٨٢٦٠ جنيها مصريا فى المربوط لمصلحة الجمارك ناتجة خصوصا عن درج مصروفات فى ميزانيتها تقابلها ايرادات موازية لها وعن مصروفات كانت تتحملها مصالح أخرى وعن انشاء فرع للجمرك فى وادى حلفا .

حفر السواحل :

يتضمن تقدير المصروفات لهذه المصلحة مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مصرى للاعمال الجديدة كبناء مساكن وغير ذلك فى الاقسام ومشترى لانشات لميناء الاسكندرية وأعمال ترتيبات فى احدى السفن الطوافة الخ .

أما الزيادة فى المصروفات الدائمة فتبلغ ١٢٤٥٣ جنيها مصريا وهى ناشئة خصوصا عن انشاء نقطة جديدة لحفر السواحل على شاطئ البحر الأحمر وعن ارتفاع أسعار العليق والوقود والتوريدات العمومية .

البوستة :

سبق القول أنه قد زيد فى تقدير ايرادات ومصروفات هذه المصلحة مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مصرى وهو قيمة رسم المرور ومهصاريف النقل بحرا والسكورتاه البحرية والعمولة على الحوالات البريدية . وتبلغ قيمة الخدمات التى تؤدى لمصلحة البوستة والاعتمادات المنقولة من ميزانتها الى ميزانية مصالح أخرى ١٥٤٢١ جنيها مصريا فاذا حسب هذا المبلغ تكون الزيادة الحقيقية فى المربوط عن سنة ١٩١٤ لهذه المصلحة ١٧٥٠٦ جنيهات مصرية . وسببها اتساع نطاق أعمال هذه المصلحة وانشاء مكاتب بوستة ومكاتب فرعية جديدة .

الليمانات والفنارات :

بلغ مجموع الزيادة على ميزانية هذه المصلحة ٧٤٨٥٥ جنيها مصريا : منها ٥٧٩٢٥ جنيها مصريا للاعمال الجديدة وخصوصا فى ميناء الاسكندرية ، ومبلغ ١٣٤٨١ جنيها مصريا لمصروفات كانت تؤخذ حتى الآن من الاعتمادات الخصوصية والاحتياطى العمومى . والباقى هو قيمة الخدمات التى تؤديها مصلحة الليمانات والفنارات لمصالح أميرية أخرى ، وما زيد على الربط لاحتياجات المصلحة العادية .

نظارة المعارف العمومية :

فصلت مدرسة الحقوق الخديوية ومدرسة الزراعة العليا فى الجيزة ومدرسة الزراعة المتوسطة فى مشتهر عن نظارة المعارف العمومية وألحقت الأولى بنظارة الحقانية والاثنتان الأخريان بنظارة الزراعة . وقد حذفت تقديرات هذه المدارس الثلاث لسنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ من ميزانية نظارة المعارف العمومية وأدرجت تقديرات الأولى فى ميزانية نظارة الحقانية وتقديرات الثانية والثالثة فى ميزانية نظارة الزراعة . وتبلغ الزيادة الظاهرة فى مصروفات نظارة المعارف العمومية لسنة ١٩١٤ مبلغ ١٣٠٢٣ جنيها مصريا وهى تبلغ فى الحقيقة ٢٥٤٨٠ جنيها مصريا إذا حسبت الخدمات المؤداة . وهذه الزيادة ناشئة عن تعلية الماهيات وخصوصا ماهيات موظفى التدريس وعن إنفاذ برنامج التعليم للسنة المدرسية ١٩١٤ — ١٩١٥ وعن مشترى أثاث وأعمال ترتيبات فى مدارس مختلفة . أما الاعمال الجديدة المختصة بهذه النظارة فقد أدرجت قيمتها فى ميزانية نظارة الاشغال العمومية .

ويتضمن برنامج التعليم ، فيما يتضمن ، انشاء مدرسة لمعلمات المدارس الأولية فى الاسكندرية ومدرسة ابتدائية مجانيـة للذكور فى القاهرة وانشاء أقسام جديدة فى مدارس مختلفة بين عالية وثانوية وتوسيع نطاق تدريس التاريخ والجغرافيا والعلوم باللغة العربية وإتقان اللائحة الموضوعة لرعاية وارشاد الطلبة المصريين الذين يتلقون العلوم فى أوروبة . وبلغت زيادة الاعانات الممنوحة للمدارس الثانوية الحرة ١٣٠٠ جنيه مصرى . وقد تابعت نظارة المعارف العموميـة إنفاذ خطة الاشتراك مع مجالس المديريات فى أمر التعليم بأن عهـدت اليها المدارس الابتدائيـة فى ضبطا وقنا وحملتها مصاريف التعليم الأولى .

نظـارة الداخلية :

يبلغ مجموع الزيادة فى ميزانية هـذه النظارة لسـنة ١٩١٤ مبلغ ٢٨٥٦٦٤ جنيها مصريا ، وتتوزع هـذه الزيادة كما يأتى :

	جنيه مصرى
إدارة العموم	١٣٠٦٠٠
مصلحة الصحة العموميـة...	١٣١٤٩١
مصلحة السجون	٢٣٥٧٣
	٢٨٥٦٦٤

زيد على تقديرات ادارة العموم لسنتى ١٩١٣ و ١٩١٤ مبلغ ١١٧١٦٠ جنيها مصريا نقل من فرع «الخـدمات المتنوعة» وهو قيمة الاعانات المرتبة للبلديات والمجالس المحلية وقيمة مصروفات الكورنتينات . وفى تقدير سنة ١٩١٤ تبلغ الزيادة ١٣٠٦٠٠ جنيه مصرى ولكن اذا استنزل منهـا مبلغ ٢٠٢٢٥ جنيها مصريا قيمة المصروفات التى كانت تؤخذ حتى الآن من الاعتمادات الخصوصية تصبح هذه الزيادة ١١٠٣٧٥ جنيها مصريا منها مبلغ ١٠٣٧٠٠ جنيه مصرى للباقى من الاعانة التى منحت فى سنة ١٩١٢ لمجالس المديريات ، ولأعمال جديدة تتعلق بادخال التنوير وتوزيع الميـاه فى بعض مدن الأقاليم ومبلغ ٦٦٧٥ جنيها مصريا لزيادة المستخدمين وللاعانات المقتضى منحها لمجلسين محليين جديدين ولزيادة اعتمادات المصروفات المتنوعة الخ .

ولمـا كان القسم البيطرى والمدرسـة البيطرية قد فصلا عن مصلحة الصحة العموميـة وألحقا بنظارة الزراعة فقد جرى النقل اللازم فى اعتمادات سنتى ١٩١٣ و ١٩١٤ وفى ميزانيـة مصلحة الصحة العموميـة زيادة ظاهرة قدرها ١٣١٤٩١ جنيها مصريا . على أنه اذا صرف النظر عن قيمة المصروفات التى كانت تخصم على الاعتمادات الخصوصية واذا حسبت قيمة الخدمات المؤداة تصبح الزيادة الحقيقية ٧٣٧٥٩ جنيها مصريا منها مبلغ ٣٨٩٨٥ جنيها مصريا للاعمال الجديدة ومبلغ ٣٤٧٧٤ جنيها مصريا للمصروفات العادية . وتشتمل الأعمال الجديدة على بناء مستشفيات ومحلات إضافية لهـا وعلى مصاريف تأثيث وتجهيز ومصاريف أولية لكنس ورش الشوارع الجديدة فى القاهرة وعلى المصاريف اللازمة لمقاومة الأوبئة الخ . وقد نشأت الزيادة فى المصروفات العادية عن تنظيم المعاهد الفنية وعن توسيع الأعمـال فى مستشفى المجاذيب فى الخانكة ومستشفيات الاقاليم وعن انشاء ثلاثة مستشفيات للرمد وتفتيش للرمد فى المدارس الأميرية وعن اتساع دائرة أعمال المصلحة وعن رش الشوارع الجديدة فى القاهرة وكنسها الخ .

أما زيادة مبلغ ٢٣٥٧٣ جنيها على المربوط لمصلحة السجون فهى ناشئة عن تحسين حالة السـجانين وعن زيادة الاعتماد لغذاء المسجونين وعن درج مصروفات الاوردیات فى الميزانية .

نظارة الحقانيـــة :

ألحقت مدرسة الحقوق الخديوية بنظارة الحقانية بعد أن كانت تابعة لنظارة المعارف العمومية . و يتضح من مقارنة تقديرات المصروفات لنظارة الحقانية عن سنتى ١٩١٣ و ١٩١٤ بما فيها اعتمادات مدرسة الحقوق وجود زيادة ظاهرة فى ميزانية سنة ١٩١٤ تبلغ ١١٤٦٠ جنيها مصريا وهى ناتجة عن زيادة عدد المستخدمين فى أقلام النظارة وأقلام كتاب المحاكم وعن انشاء وظيفة قاض وطنى فى محكمة القاهرة المختلطة ووظيفتى رئيس ووكيل لمحكمة المنصورة الاهلية ووظيفة عضو فى محكمة القاهرة الشرعية وعن انشاء محكمة جزئية فى طوخ وعن ترقية عدد من القضاة ووكلاء النيابة فى المحاكم الاهلية وعن زيادة الاعتمادات للايجارات ولأجر المستخدمين باليومية . واذا حسبنا مبلغ ١٨٩٩٢ جنيها قيمة الخدمات التى تؤديها لنظارة الحقانية مصالح أخرى وألغيت تسويتها تكون الزيادة الحقيقية فى المربوط لسنة ١٩١٤ مبلغ ٣٠٤٥٢ جنيها.

نظارة الاشغال العمومية :

استنزل من مربوط هذه النظارة لسنة ١٩١٣ قيمة الاعتماد الذى كان مدرجا لمصلحة الزراعة القديمة . وتبلغ زيادة المربوط لسنة ١٩١٤ بالنسبة الى المربوط للسنة الماضية ١٤٧٣٦٩٧ جنيها مصريا منها ١٤٢٨١٩٧ جنيها مصريا للاعمال الجديدة و ٤٥٥٠٠ جنيه مصرى للصروفات العادية . أما الاعمال الجديدة فانها تشتمل على أعمال الرى والصرف البالغة قيمتها ١٠١٤٩٠٩ جنيهات مصرية وعلى تشييد أبنية لمصالح الحكومة المختلفة بمبلغ ١٣٩٠٢٨ جنيها مصريا وعلى أعمال نظافة مدينة القاهرة البالغة مصاريفها ١٧٤٥٥٢ جنيها مصريا وعلى مبلغ ٩٩٧٠٨ جنيهات مصرية لانشاء كبارى وطرق ولفتح شوارع فى القاهرة ولنزع ملكيات الخ .

ونشأت الزيادة فى تقدير المصروفات العادية على الأخص عن درج المصروفات التى كانت تؤخذ من الاعتمادات الخصوصية ومن الاحتياطى العمومى ضمن الميزانية وعن توسيع قسم الطرق الرئيسية واتساع دائرة التنوير وصيانة الشوارع فى مدينة القاهرة .

نظارة الزراعـــة :

ألحق بنظارة الزراعة مدرسة الزراعة العليا فى الجيزة ومدرسة الزراعة المتوسطة فى مشتهر والاقسام البيطرية . وتبلغ الزيادة فى تقديرات هذه النظارة لسنة ١٩١٤ بالنسبة الى تقديرات سنة ١٩١٣ ، مضافا اليها مربوط المدرستين والاقسام المذكورة ، مبلغ ٣٤٩٢٧ جنيها مصريا منها ١٦٧٧١ جنيها مصريا للاعمال الجديدة و ١٨١٥٦ جنيها مصريا لتنظيم أقلام النظارة وتوابعها . والأعمال الجديدة تشتمل على المصروفات لملاحظة المواشى الواردة من السودان والوقاية من التيفوس البقرى وعلى المصروفات اللازمة لاجراء التجارب لتحسين جنس بذرة القطن وللتحوطات لابادة الحشرات التى تفتك بشجر البرتقال والليمون الخ .

السكك الحـــديدية :

تزداد مصاريف استثمار الخطوط الحديدية بنسبة ازدياد الايرادات . وما عدا زيادة المصروفات الناشئة عن زيادة الايرادات ، تتضمن ميزانية سنة ١٩١٤ ، فوق الاعتماد المعتاد تخصيصه لمشترى مهمات متحركة ، مبلغا وافرا لصرف ثمن المهمات التى أوصى عليها فى سنة ١٩١٣ و فى الثلاثة الاشهر الأولى من سنة ١٩١٤ ولكنها لايجرى تسليمها إلا فى الاشهر الاولى من السنة المالية القادمة . ولذلك ستتحمل مصلحة السكك الحديدية فى سنة ١٩١٤ من هذا القبيل مصروفا مضاعفا . وعليه فزيادة الاعتمادات لمصروفات السكك الحديدية الاعتيادية يبلغ مجموعها ٢٧٨٧٥٢ جنيها مصريا.

والمصروفات اللازمة للاعمال الجديدة التى تعمل فى سنة ١٩١٤ تبلغ ٤٤٣٠٠٠ جنيه مصرى وسيخصص هذا المبلغ لانشاء خطوط جديدة وتشييد كبارى وتجديد بناء محطة الاسكندرية وبناء مساكن للمستخدمين ولأعمال تحسين متنوعة وغير ذلك .

التلغرافات :

تبلغ الزيادة فى هذا الفصل ٢٢٩٣٧ جنيها مصريا منها ٥١٧٧ جنيها مصريا فى تقدير المصروفات العادية، وهذه الزيادة ناتجة عن اتساع نطاق المصلحة، و ١٧٧٦٠ جنيها للاعمال الجديدة وهى انشاء أسلاك تلفونية وأنابيب مفرغة وبناء مساكن للمستخدمين .

مصالح ادارة ومالية الأقاليم والمحافظات :

زيد على تقديرات هذه المصالح لسنتى ١٩١٣ و١٩١٤ مبالغ مختلفة كانت تدرج حتى الآن فى ميزانية الخدمات المتنوعة . وفى سنة ١٩١٤ تبلغ الزيادة الظاهرة ٢٢٦٨١ جنيها مصريا وهى ناشئة عن زيادة مستخدمى الادارة والتحصيل والبوليس وعن تعلية مرتب صيارف البلاد وعن ارتفاع أسعار العليق والأغذية وعن زيادة الاعتمادات للمصروفات المتنوعة وعن درج مصروفات فى الميزانية تقابلها ايرادات معادلة لها وعن مشترى مضخة سيارة لمدينة القاهرة الخ ، واذا حسبت الخدمات التى تؤديها الأقاليم والمحافظات والخدمات التى تؤدى لها ، وهى أعظم أهمية بكثير ، تكون الزيادة الحقيقية لسنة ١٩١٤ فى مصروفات هذه المصالح ٤٥٧٢٥ جنيها مصريا .

نظارة الحربيـــة :

زيد على المربوط لمصروفات هذه النظارة مبلغ ٤٢٥٠٤ جنيهات مصرية منها ١٥٧٨٥ جنيها مصريا لبناء ثكنات ولأعمال جديدة أخرى ومشتروات أقل أهمية . والزيادة الظاهرة فى المصروفات العادية تبلغ ٢٦٧١٩ جنيها مصريا ولكن إذا اضيف الى هذا المبلغ قيمة الخدمات التى تؤدى لنظارة الحربية تبلغ الزيادة الحقيقة ٣٦١٥٩ جنيها مصريا وهى ناشئة خصوصا عن ارتفاع أسعار الاغذية والعليق .

المعاشات والمكافآت :

كانت المكافآت التى تدفع للمقتدين عند انتهاء مدة خدمتهم الالزامية مدرجة فى باب مخصوص من ميزانية سنة ١٩١٣ وستدرج من الآن فصاعدا فى باب المعاشات .

وان ماتحمله الخزينة من المعاشات ومكافآت الرفت يتزايد سنة عن سنة ، ويعزى ذلك من جهة الى ازدياد عدد الموظفين والمستخدمين من جميع الطبقات، ومن جهة أخرى الى ماتنتج عن القانونين الجديدين للمعاشات الملكية والعسكرية من زيادة المصروفات لأن أحكامهما أكثر فائدة للمستخدمين من أحكام القوانين التى حل هذان القانونان محلها . وتبلغ المعاشات المربوطة الآن بمقتضى اللوائح ٥٠١٠٠٠ جنيه مصرى مقابل ٤٨٧٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ . ويخفف هذه الزيادة فى المصروفات وفر فى أقسام أخرى من باب المعاشات بحيث لايتجاوز صافى الزيادة فى هذا الباب ٦٧٧٧ جنيها مصريا .

القاهرة فى ١٦ فبراير سنة ١٩١٤

الامضاآت :

سعيد ذو الفقار
سسل
لندسى
أديب
هنرى هيكر

الايـــرادات

متحصلات سنة ١٩١٢	ميزانية سنة ١٩١٣	ميزانية سنة ١٩١٤		باب
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٥٦٠٩٥٩٩	٩٥٦٠٠٠٠	٥٣٣٦٠٠٠	أموال مقررة	١
٣٨٣٣٧٥٧	٢٣٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	الجمارك	٢
٤٣٦٣٢٠	٣٨٣٠٠٠	٤٣٦٠٠٠	رسوم الليمانات والفنارات	٣
٤١٢٧٤	٤١٠٠٠	٣٥٠٠٠	مصايد الاسماك	٤
٤٥١٤١	٤٤٠٠٠	٤٤٠٠٠	الدمغة	٥
٤٠٨١	٥٠٠٠	٥٠٠٠	رسوم دمغة المصوغات	٦
١٧٤٥٠١١	١٣٩٥٠٠٠	١٤٦٨٠٠٠	الرسوم القضائية والقيدية	٧
٥١٨٨٣	٥٧٠٠٠	٥٢٠٠٠	رسوم متنوعة	٨
٣٩٥٧٣٤٤	٣٦٣٠٠٠٠	٣٨٤٣٠٠٠	سكك الحديد	٩
١٣٨٦٣٧	١٢٠٠٠٠	١٢٨٠٠٠	التلغرافات	١٠
٣١٦١٤٩	٣٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	البوستة	١١
١٧٤٩١٧	٣٠٠٠٠٠	٦٠٧٠٠٠	ايجارات ومتحصلات أملاك الميرى	١٢
١٦٠٢٥٨	١٦١٠٠٠	١٤٠٠٠٠	بدل الخدمة العسكرية	١٣
١٣٢٢٧٥	١٢٩٠٠٠	١٣٤٠٠٠	المستقطع من ماديات المستخدمين	١٤
٨٥١٣٢٩	٦٢٥٠٠٠	٨٤٠٠٠٠	ايرادات متنوعة	١٥
—	—	٢٠٠٠٠٠	ايرادات غير اعتيادية	١٦
—	—	٥٧٤٠٠٠	المأخوذ من الاحتياطى العمومى	١٧
١٧٧٦٨	—	—	المتحصل من المنصرف بغير حق	١٨
١٧٥١٥٧٤٣	١٦١٣٠٠٠٠	١٨١٦٢٠٠٠	جملة	

المصروفات

ميزانية سنة ١٩١٣	ميزانية سنة ١٩١٤		باب
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٢٨١١٩٦	٢٨١٢٨٢	تخصصات ومرتبات العائلة وكابينه الحضرة الفخيمة الخديوية	١
٧٢٢٧	٩٠١٤	مجلس النظار	٢
١٧١٥٢	٣٩٧٥١	الجمعية التشريعية	٣
١٣٠٧٠	١٢٩٧٠	نظارة الخارجية	٤
		نظارة المالية :	٥
٤٩٤٥٧٠	٦٢٤٧٣٤	ديوان العموم والاقسام الاخرى	
١٥٠٨٥	٣٣٠٣١٢	مصلحة الاملاك الاميرية	
١٤٠٨٣٠	١٤٩٠٩٠	« الجمارك	
١٦٤٦٥٥	١٨٧١٠٨	« خفر السواحل	
٣٠٠٠٦٠	٣٤٢١٤٥	« البوستة	
١١٨٨٥٠	١٩٣٧٠٥	« التلغرافات والفنارات	
١٢٣٤٠٥٠	١٨٢٧٠٩٥		
٥١٢٢٠١	٥٢٥٢٢٤	نظارة المعارف العمومية	٦
٢٠١٨٨	٢٠١٣٠	مدرسة القضاء الشرعى	٧
٧٩٨٧١١	١٠٨٤٣٧٥	نظارة الداخلية	٨
٨٤٨١٩٥	٨٥٩٦٥٥	نظارة الحقانية	٩
١٤٠٦٤٤٥	٢٨٨٠١١٢	نظارة الاشغال العمومية	١٠
٨٢٧٩٧	١١٧٧٢٤	نظارة الزراعة	١١
		سكك الحديد والتلغرافات :	١٢
سنة ١٩١٣	سنة ١٩١٤		
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٢٢٧١٢٤٢	٢٩٩٢٩٩٤	السكك الحديد	
١١٩٤٤٤	١٤٢٣٨١	التلغرافات	
٢٣٩٠٦٨٦	٣١٣٥٣٧٥		
٩٧٢٩٠٧	٩٩٥٥٨٨	إدارة ومالية الاقاليم والمحافظات	١٣
		مصاريف عسكرية :	١٤
سنة ١٩١٣	سنة ١٩١٤		
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٩٠٢٤٢٤	٩٤٤٩١٨	نظارة الحربية	
١٤٦٢٥٠	١٤٦٢٥٠	جيش الاحتلال	
١٠٤٨٦٦٤	١٠٩١١٦٨		
٢٧٩٤	٢٧٩٤	مأمورية الاستانة	١٥
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	منع تجارة الرقيق	١٦
٦٢٣٢٢٣	٦٣٠٠٠٠	معاشات ومكافآت	١٧
٤٥٩٨٤٥٢	٤٥٩٨٣٩٧	الويركو والدين العمومى	١٨
٣٦٠٧٢	٣٦٣٤٦	مصاريف غير منظورة	١٩
١٤٩٠٩٠٠٠	١٨١٦٢٠٠٠		
٧٢١٠٠٠	—	تقدير المبالغ المنظور صرفها فى سنة ١٩١٣ من الاعتمادات الخصوصية	
١٥٦٣٠٠٠٠	١٨١٦٢٠٠٠		
٢٩٨٤٠٠٠	—	مصروفات تؤخذ من الاحتياطى العمومى فى سنة ١٩١٣	
١٨٦١٤٠٠٠	١٨١٦٢٠٠٠		

وعليه فبدلا من زيادة قيمة الواردات بنسبة زيادة الصادرات حدث فى ميزان تجارة القطر رجحان فى كفة الصادرات يبلغ مليونا ونصف مليون من الجنيهات . ويستدل من هذه النتيجة على أن الأموال الجديدة المستوردة من الخارج قد نقص مقدارها نقصا يعادل تلك القيمة إن لم نقل أن حركتها وقفت وقوفا تاما .

واذا فحصنا أنواع الأصناف المختلفة الواردة من الخارج يظهر فى أصناف المأكولات والملبوسات، نقص عام يستثنى منه خصوصا صنفا الحبوب والدقيق . فان المستورد منهما زاد زيادة كبرى لسد عجز محصول البلاد . وفى مجموع زيادة قيمة الواردات مبلغ يناهز ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ناتج عن زيادة المستورد من هذين الصنفين . أما باقى الزيادة فناتج عن ارتفاع الأسعار التى دفعتها مصر عن المنسوجات القطنية وعن الفحم وزيت البترول والخشب وغير ذلك من الأصناف .

وقد رافق النزول فى ميزان التجارة والنقص فى قيمة السلفات المعقودة فى الخارج نقص فى استهلاك أصناف الاحتياجات الأولية ووقوف تام فى خزن الذهب . وقصارى الكلام يوجد دليل بيّن على أن البلاد تبدى ميلا الى الاقتصاد فى النفقات من أوجه عديدة .

ويجب أن يعد هذا الميل فألا حسنا، ولكن لا بد من الاعتراف بأنه لم يظهر بطريقة محسوسة الا بتأثير ضغط الديون وما آلت اليه الحالة من الاضطرار الى تصفية التعهدات المتخذة فى المدة التى تقدمت الازمة . ومن الأمور المسلم بها عموما أنه لو كانت المراكز التى تضعضعت على أثر أزمة سنة ١٩٠٧ قد صفيت تصفية تامة لكان ذلك قد ساعد على اصلاح الحالة الاقتصادية العمومية . على أن فى عدد التفاليس ونزع الملكيات لتسديد الديون دلالة صريحة على سير التصفية ببطء . أما ما نشأ عن ذلك من الشعور بفقد الثقة والأمنية الذى ساد فى الدوائر المالية والتجارية فانه يظهر فى الآراء المدونة فى تقارير الغرف التجارية والشركات العمومية .

ويخشى أن تكون الاجراآت والطرق التى تسير عليها المحاكم قد نجم عنها إطالة هذه الحالة بما مهدت للمدينين المماطلين والفاسدى الذمة من الوسائل للتخلص من تعهداتهم . وانه لمن الخطأ أن يتبادر الى الأذهان أن المصاعب والتأخير فى تحصيل الديون قد تعود بالنفع على المدينين، بل الأمر بعكس ذلك لأن هناك أسبابا قوية تحمل على الاعتقاد بأن الطرق غير المرضية المتبعة من هذا القبيل فى القطر المصرى قد زعزعت ثقة الدائنين، وثبطت الهمم عن الاقدام على تشغيل الأموال فى المشروعات الحسنة، وساعدت على رفع معدل الفائدة .

وإذا كان البحث فى عيوب التشريع والاجراآت أمام المحاكم يخرج نوعا ما عن حدود هذه المذكرة ويكفى فقط تبيان الاضرار اللاحقة من جراء ذلك بالثقة المالية بالبلاد ووجوب ملافاتها، الا أنه مما لا يخلو من الفائدة الاشارة الى أن الحكومة شرعت فى اصلاح تلك العيوب بانفاذ القانون نمرة ٣١ لسنة ١٩١٢ الذى سهل وقصر كثيرا الاجراآت التى تتبع لتحصيل الديون المضمونة برهنيات وباصدار القانون نمرة ٣٣ لسنة ١٩١٣ الذى حسن طرق الاجراآت أمام المحاكم تحسينا أعم . وعدا ذلك فقد تشكلت لجنة فنية أهم أغراضها وضع نظام للرافعات أوجز من النظام الحالى وأكثر منه تسهيلا فى المعاملات لاستيفاء الديون الناشئة عن عقود وعلى الأخص السندات والكمبيالات . نعم ان أعمال هذه اللجنة مقتصرة على قانون المرافعات الأهلى الا أنه يرجى أن كل اصلاح أكيد يتم على يدها سيدخل فيما بعد فى تشريع المحاكم المختلطة .

ويحق الاستغراب من أن الزيادة الوافرة فى قيمة محصولات البلاد منذ غرة القرن الحاضر لم تكسب البلاد مركزا أثبت من الوجهة المالية مع أنها كانت مقرونة بأسباب الطمأنينة والنظام التى تضمنها الادارة

مذكرة المستشار المالى

عن ميزانية سنة ١٩١٤ — ١٩١٥

ملاحظات عمومية

كنت قد قدّرت فى مذكرتى عن ميزانية سنة ١٩١٣ أن الزيادة فى قيمة محصول موسم القطن لسنة ١٩١٢ ستبلغ على الأرجح مليونين ونصف مليون جنيه بالنسبة الى محصول الموسم السابق . فكانت النتيجة فى الواقع دون المقدر بقليل إذ أن قيمة المحصول قدرت بنحو ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى أى بزيادة ٢,١٤٠,٠٠٠ جنيه بالنسبة الى محصول سنة ١٩١٢ *

ويخيّل لأول وهلة أن مثل هذا النمو الذى حصل فى أهم صنف من صادرات القطر المصرى على نحو ماتقدم قد أثر مباشرة فى المستورد سنة ١٩١٣ من أصناف الاستهلاك الذى زادت قيمته نحوا من مليونى جنيه مصرى . على أنه يثبت لدى إمعان النظر أنه لا يمكن تأييد مثل هذا الاستنتاج إذ يظهر من جهة ثانية انخفاض فى حركة النقود يكاد يوازى الزيادة فى قيمة الوارد من أصناف الاستهلاك بتمامها . وقد كانت نتيجة هذه الحركة خلال موسم القطن لسنة ١٩١٢ — ١٩١٣ أنه قد سحب من القطر مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى مع أن هذه الحركة قد انجلت فى الموسم السابق عن ورود مبلغ مليون ونصف مليون جنيه الى القطر .

ولا بد من الرجوع الى موسم سنة ١٩٠٨ — ١٩٠٩ إذ كانت قيمة محصول القطن أقل من قيمة المحصول الحالى بمبلغ سبعة ملايين ونصف مليون جنيه لنجد مثالا عن صدور النقود الى الخارج بالكمية المتقدم ذكرها .

---

* فى الجدول الآتى مقارنة بين قيمة محصول القطن فى مواسم السنين الأخيرة :

سنة	قنطار	جنيه مصرى
١٩٠٠ — ١٩٠١	٥,٤٣٥,٤٨٠	١٦,٠٥١,٠٠٠
١٩٠١ — ١٩٠٢	٦,٣٦٩,٩١١	١٧,٧٢٢,٠٠٠
١٩٠٢ — ١٩٠٣	٥,٨٣٨,٧٩٠	٢١,٣٣٤,٠٠٠
١٩٠٣ — ١٩٠٤	٦,٥٠٨,٩٤٧	٢٣,٨١٢,٠٠٠
١٩٠٤ — ١٩٠٥	٦,٣١٣,٣٧٠	٢١,٢١١,٠٠٠
١٩٠٥ — ١٩٠٦	٥,٩٥٩,٨٨٣	٢٤,٥٨٦,٠٠٠
١٩٠٦ — ١٩٠٧	٦,٩٤٩,٣٨٣	٣٠,٠٦٥,٠٠٠
١٩٠٧ — ١٩٠٨	٧,٢٣٤,٦٦٩	٣٠,١١٧,٠٠٠
١٩٠٨ — ١٩٠٩	٦,٧٥١,١٣٣	٢٤,٥٩٠,٠٠٠
١٩٠٩ — ١٩١٠	٥,٠٠٠,٧٧٢	٢٦,٤٧٠,٠٠٠
١٩١٠ — ١٩١١	٧,٥٧٣,٥٢٧	٣٥,٨٤٠,٠٠٠
١٩١١ — ١٩١٢	٧,٤٢٤,٢٠٨	٢٩,٨٦٣,٠٠٠
١٩١٢ — ١٩١٣	٧,٤٩٩,١٠٠	٣٢,٠٠٤,٠٠٠

والوصول الى معرفة قيمة محصول الموسم يجب أخذ الرقم الذى يمثل واردات القطن الاسبوعية الى الاسكندرية من أول سبتمبر الى ٣١ أغسطس وضربه بسعر «الفولى جود فير برادن» المذكور فى النشرة الاسبوعية التى تصدرها « شركة المحاصيل العمومية فى الاسكندرية » ثم يضاف الى حاصل الضرب ثمن البذرة الذى يحسب بنفس الطريقة . وتصدر هذه النشرة يوم الجمعة والسعر المذكور فيها هو سعر اليوم . أما فى تقدير المحصول لسنة ١٩١٢ — ١٩١٣ فقد استنزل من مجموع الواردات قيمة الوارد من السودان . .

ويمكن القول ان قيمة محصول الموسم المحسوبة على هذه الطريقة هى تقدير تقريبى للمبلغ الذى يحصل عليه القطر بوجه عام على أنه لايدخل فى ذلك أرباح تجار التصدير . أما المبلغ الذى يحصل عليه التجار أنفسهم فان ضبط تقديره تتفاوت صحته بدرجة تختلف من سنة الى أخرى وسبب ذلك أن القطن الوارد الى الاسكندرية من داخلية البلاد كثيرا مايكون المزارعون قد باعوه بسعر تعاقد قبل يوم بعدة بعدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر أو بسعر سيحدد فى مثل هذه المدة بعد يوم وروده .

وعليه فبدلا من زيادة قيمة الواردات بنسبة زيادة الصادرات حدث فى ميزان تجارة القطر رجحان فى كفة الصادرات يبلغ مليونا ونصف مليون من الجنيهات . ويستدل من هذه النتيجة على أن الأموال الجديدة المستوردة من الخارج قد نقص مقدارها نقصا يعادل تلك القيمة إن لم نقل أن حركتها وقفت وقوفا تاما .

واذا فحصنا أنواع الأصناف المختلفة الواردة من الخارج يظهر فى أصناف المأكولات والملبوسات نقص عام يستثنى منه خصوصا صنفا الحبوب والدقيق . فان المستورد منهما زاد زيادة كبرى لسد عجز محصول البلاد . وفى مجموع زيادة قيمة الواردات مبلغ يناهز ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ناتج عن زيادة المستورد من هذين الصنفين . أما باقى الزيادة فناتج عن ارتفاع الأسعار التى دفعتها مصر عن المنسوجات القطنية وعن الفحم وزيت البترول والخشب وغير ذلك من الأصناف .

وقد رافق النزول فى ميزان التجارة والنقص فى قيمة السلفات المعقودة فى الخارج نقص فى استهلاك أصناف الاحتياجات الأولية ووقوف تام فى خزن الذهب . وقصارى الكلام يوجد دليل بيّن على أن البلاد تبدى ميلا الى الاقتصاد فى النفقات من أوجه عديدة .

ويجب أن يعد هذا الميل فألا حسنا، ولكن لا بد من الاعتراف بأنه لم يظهر بطريقة محسوسة الا بتأثير ضغط الديون وما آلت اليه الحالة من الاضطرار الى تصفية التعهدات المتخذة فى المدة التى تقدمت الازمة . ومن الأمور المسلم بها عموما أنه لو كانت المراكز التى تضعضعت على أثر أزمة سنة ١٩٠٧ قد صفيت تصفية تامة لكان ذلك قد ساعد على اصلاح الحالة الاقتصادية العمومية . على أن فى عدد التفالهس ونزع الملكيات لتسديد الديون دلالة صريحة على سير التصفية ببطء . أما ما نشأ عن ذلك من الشعور بفقد الثقة والأمنية الذى ساد فى الدوائر المالية والتجارية فانه يظهر فى الآراء المدونة فى تقارير الغرف التجارية والشركات العمومية .

ويخشى أن تكون الاجراآت والطرق التى تسير عليها المحاكم قد نجم عنها إطالة هذه الحالة بما مهدت للمدينين المماطلين والفاسدى الذمة من الوسائل للتخلص من تعهداتهم . وانه لمن الخطأ أن يتبادر الى الأذهان أن المصاعب والتأخير فى تحصيل الديون قد تعود بالنفع على المدينين، بل الأمر بعكس ذلك لأن هناك أسبابا قوية تحمل على الاعتقاد بأن الطرق غير المرضية المتبعة من هذا القبيل فى القطر المصرى قد زعزعت ثقة الدائنين، وثبطت الهمم عن الاقدام على تشغيل الأموال فى المشروعات الحسنة، وساعدت على رفع معدل الفائدة .

وإذا كان البحث فى عيوب التشريع والاجراآت أمام المحاكم يخرج نوعا ما عن حدود هذه المذكرة ويكفى فقط تبيان الاضرار اللاحقة من جراء ذلك بالثقة المالية بالبلاد ووجوب ملافاتها ، الا أنه مما لا يخلو من الفائدة الاشارة الى أن الحكومة شرعت فى اصلاح تلك العيوب بانفاذ القانون نمرة ٣١ لسنة ١٩١٢ الذى سهل وقصر كثيرا الاجراآت التى تتبع لتحصيل الديون المضمونة برهنيات وباصدار القانون نمرة ٣٣ لسنة ١٩١٣ الذى حسن طرق الاجراآت أمام المحاكم تحسينا أعم . وعدا ذلك فقد تشكلت لجنة فنية أهم أغراضها وضع نظام للمرافعات أو جزء من النظام الحالى وأكثر منه تسهيلا فى المعاملات لاستيفاء الديون الناشئة عن عقود وعلى الأخص السندات والكمبيالات . نعم ان أعمال هذه اللجنة مقتصرة على قانون المرافعات الأهلى الا أنه يرجى أن كل اصلاح أكيد يتم على يدها سيدخل فيما بعد فى تشريع المحاكم المختلطة .

ويحق الاستغراب من أن الزيادة الوافرة فى قيمة محصولات البلاد منذ عشرة القرن الحاضر لم تكسب البلاد مركزا أثبت من الوجهة المالية مع أنها كانت مقرونة بأسباب الطمأنينة والنظام التى تضمنها الادارة

الحسنة . وبرغم العوامل التى كان لها بعض التأثير فى هذه الحالة ، كزيادة عدد السكان وغلاء أسباب المعيشة ، فان تلك النتيجة المخيبة للآمال يجب أن تعزى خصوصا الى تراكم الديون والى اقدام الجمهور على الإسراف .

ومع أن الزيادة فى الديون ينشأ عنها حتما تحميل موارد البلاد أحمالا تدوم الى مدة بعيدة الأجل ، فان الحالة الحاضرة الغير مرضية ستؤول يوما ما مع استمرار التصفية الى حالة أثبت فى المعاملات . وخير ضامن من هذا القبيل للأمل بعودة الأمور الى مجاريها بذل المساعى الافرادية لتقليل النفقات والعدول عن عقد سلفات جديدة لا يكون الغرض الوحيد منها إنتاج ايراد . وفى حركة التجارة مايدل على ظهور ميل حقيق من هذا القبيل كما تقدم الكلام . ويثبت هذا الاستنتاج مايلاحظ من تخفيض المصاريف بين المزارعين .

ومن المرجح أن هذا الأمر الأخير يمكن أن يعزى الى نتائج قانون الخمسة أفدنة . فان الذين انتقدوا هذا القانون قد تسرعوا فى الحكم بأنه يحرم الفلاح الصغير من كل ثقة مالية به وأن تلك الثقة هى من حاجاته الاقتصادية . على أنه ظهر فى الواقع أن الفلاح الذى يحرث أرضه بيده دون مساعدة الغير يحتاج الى الثقة المالية أقل بكثير مما كان يظن وأن الأموال التى كان يستدينها عادة برهن أرضه قبل سن قانون الخمسة أفدنة كان يستعملها فى الغالب بطرق لاتأتى بفائدة ويستعين بها على الاسراف فى المعيشة . ولما كان الغرض من هذا القانون منع هذه السلفات كان ينتظر أن يترتب على انفاذه تخفيض فى مصاريف الملاك الصغير ، وهذا هو الحاصل الآن على مايظهر .

ومن الثابت أن ضغط الدائنين الحاليين ينتج فى بداية الأمر بعض المصاعب ويقود الى محاولة التخلص من أحكام هذا القانون . ولكنه يحق الاعتقاد بوجه الاجمال بأنه أخذ يأتى بالنتائج الحسنة التى كانت تنتظر منه وأنه سيعيد الفلاح الصغير الى المركز الاقتصادى المستقل والأمين الذى لابد منه لنجاح البلاد .

أما القول بضرورة وجود الثقة المالية بالفلاح الصغير ليتمكن من الاستقراض فان التعويل عليها كان يقضى حتما بايجاد نظام للاستقراض يعوض على الفلاحين الوسائل التى حرمهم منها القانون . على أن الغرض المقصود من ذلك القانون كان ، كما تقدم بيانه ، تضييق وسائل الاستقراض لا توسيع حدودها . وان الضمانات المثلى لحفظ الثقة المالية بالمزارعين ضمن حدود لا يمكن تعديها دون خطر وكذلك للتثبت من استعمال هذه الثقة استعمالا مفيدا هى الضمانات المدونة فى النظام التعاونى . ومما يسر ذكره أن شركات التعاون الزراعية الموجودة الآن قد آلت مساعيها حتى اليوم الى انتفاع أعضائها برخص أسعار المشتروات بالجملة بالاشتراك فيما بينهم أكثر مما آلت الى منحهم سلفات نقدية .

ولا سبيل الى الانكار أن هناك مصاعب جمة تحيط بتأليف هذه الشركات وادارتها بسبب نظام التشريع الحالى . ولذلك تم وضع قانون الغرض منه تسهيل انشاء شركات التعاون الزراعية وهو معروض الآن على الجمعية التشريعية . وقد دل الاختبار فى البلاد الأخرى على أن نجاح هذه الشركات متوقف على ماتبذله هى نفسها من الهمة بقطع النظر عن كل تداخل من قبل الحكومة وعن كل مسؤولية تلقى عليها . على أن هذه الشركات فى حاجة الى التدريب والارشاد ولاسيما فى بداية أمرها . لذلك نص القانون على أن تحفظ الحكومة لنفسها بعض الحقوق فى المراقبة لتتمكن من استعمالها عند الضرورة .

وان مثل هذه الوسائل التى أشير اليها فيما تقدم ترى خصوصا الى تحسين حالة المزارع الصغير . والمظنون أنها ستساعد مساعدة كبرى على تحسين الحالة الاقتصادية العمومية . وتوجه الحكومة عنايتها فى الوقت نفسه بقدر ماتسمح لها ماليتها الى توسيع أبواب ايرادات البلاد والى استعمال القوى الضائعة الآن . وإذا جاءت مساعى الأهلين أنفسهم معضدة لمساعى الحكومة فانه بفضل أعمال الصرف وتعمير الأراضى الواسعة وزيادة كمية المياه وتنظيم توزيعها وبفضل أعمال أخرى نافعة لاتلبث البلاد أن تنمو

ثروتها نموا كافيا ليعيدها الى مركز النجاح الاقتصادى الذى تستحقه بسبب مواردها الطبيعية النادرة المثيل وما طبع عليه أهلها من حب العمل و بسبب الأمن الذى يضمنه نظامها الادارى .

فيضان النيل والمواسم

وإنى لآسف أن أقول لدى النظر الى المستقبل القريب إن انخفاض منسوب النيل انخفاضا عظيما فى السنة الماضية سيضعف تحقيق هذه الآمال فى سنة ١٩١٤ . فان الفيضان الأخير كان أقل بكثير من كل فيضان تقدمه منذ أكثر من مئة سنة . ومع أن القناطر المشيدة فى أماكن مختلفة قد أصبحت الآن تقى القسم الأكبر من البلاد من نتائج النقص فى الفيضان فانه لا يزال فى الوجه القبلى بعض أراض واسعة يتوقف ريها على ارتفاع منسوب الفيضان .

وقد بقيت مساحة ٤٠٠,٠٠٠ فدان من هذه الأراضى بدون رى أثناء فيضان سنة ١٩١٣ . ولكانت المساحة التى لم تروَ أكثر بكثير لو لم تتخذ التحوطات اللازمة لخزن المياه فى قناطر أسيوط واسنا الى أقصى حد سمحت به متانتها . ولو لم يكن قد تم بناء هذه القناطر وخزان أسوان لكان النقص فى الفيضان الأخير قد تحول الى نكبة تشمل ضررها البلاد بأسرها .

ومع أن المساعى المشكورة التى بذلها المزارعون للحصول على الماء بواسطة الآبار الارتوازية قد خففت نوعا ما الاضرار الناتجة عن انخفاض منسوب النيل فان الخسائر فى موسم الحبوب تقدر مع ذلك بنحو مليونى جنيه مصرى وستشعر البلاد كثيرا بهذا العجز الجسيم فى موسم الحبوب . ولا تحصر نتائجه فى الانحاء المصابة به مباشرة ، فيترتب على ذلك الاضطرار الى استحضار كميات أوفر من الحبوب الغذائية والدقيق من الخارج ، والمرجح أن ينجم عن ذلك نقص فى توريد الأصناف الأخرى من أصناف الاستهلاك .

ولم يخلُ نقص الفيضان الأخير من التأثير فى موسم القطن ، وان كان ذلك لحسن الطالع أقل من تأثيره فى سائر المواسم . فان جفاف الأرض قد جعل لوزة القطن تتفتح قبل الأوان بجلاء موسم القطن دون ما كان ينتظر أن يكون فى بداية الأمر . و بلغ التقدير النهائى لموسم القطن حسب مارأت نظارة الزراعة ٧,٥٥٤,٠٠٠ قنطار و يرجح منذ الآن أن لايكون مجموع المحصول دون ذلك التقدير بكثير . وعلى هذه القاعدة يمكن تقدير قيمة الموسم بمبلغ ٣٣ مليون جنيه على التقريب أى بزيادة مليون جنيه على قيمة موسم السنة السابقة وذلك بسبب أسعار السوق المرتفعة بعض الارتفاع فى هذه السنة .

أما دودة القطن فقد تمت مقاومتها دون مصاعب كثيرة . وكانت الدودة قليلة ومتشتتة ونقصت كميتها منذ البداية على أثر الضربة التى أصابتها و بسبب إنفاذ الأمر العالى القاضى بالتبكير بقطع المياه عن الأطيان المزروعة برسيما وكانت هذه الأراضى على وجه العموم ملجأ موافقا لتوليد الدودة فى طورها الأول . وقد ظهر فى مصر حديثا دودة اللوز الوردية فأتلفت كمية كبيرة من البذرة . على أن الأمل شديد بأن البذرة المعدة للموسم القادم لم تفقد مافيها من قوة الانتاج . وستحول الحشرات التى تفتك بالدودة دون انتشار اضرارها . وتوجه الحكومة فانها عناية كبرى الى هذه المسألة للنظر فى الوسائل المقتضى اتخاذها .

أما توزيع بذرة القطن الذى تقوم به الحكومة الآن بواسطة حلقات القطن فانه يزداد اتساعا . ففى سنة ١٩١٣ وزع ٩٠,٠٠٠ اردب مقابل ٤٢,٠٠٠ اردب وزعت سنة ١٩١٢ . وتقدر الكمية التى ستوزع فى سنة ١٩١٤ بـ ١٢٠,٠٠٠ اردب . وقد بوشر توزيع الأسمدة الكيماوية أيضا بمعرفة الحلقات .

ولا تزال الحقول المعدة لتجارب زرع القطن تبرهن على ما فيها من الفائدة فى تدريب المزارعين تدريبا عمليا ، وقد أدت الاختبارات الجارية لتحسين القطن الى ايجاد نوع خالص من « القطن العفيفى » وسيتابع العمل فى العام المقبل لتوسيع انتشار هذا النوع .

وقد أنفذ فى السنة الماضية قانون مهم لمنع دخول أمراض جديدة من أمراض المزروعات .

مالية الحكومة

لاشك فى أنه سيصيب الايرادات العمومية بعض النقص سواء كان بسبب انخفاض منسوب النيل أو بسبب ما سبقت الاشارة اليه فى مقدمة هذه المذكرة من الميل العام الى الاقتصاد فى النفقات .

وفى سنة ١٩١٣ بلغت الايرادات العادية ١٧,٣٦٨,٦١٦ جنيها مصريا فكان النقص فيها بالنسبة الى ايرادات السنة السابقة ١٤٧,١٢٧ جنيها مصريا ولا بد من الاشارة الى أنه قد دخل على الايرادات العمومية لأول مرة ايراد من ايرادات مصلحة الدومين التى أصبحت الآن جزءا مما كانت مخصصة له . وقد بلغت الزيادة من هذا الباب ١٨٨,٠٠٠ جنيه مصرى بعد استبعاد قيمة أموال الاطيان التى لم تعد تحصل على تلك الاملاك . ولذلك يكون النقص الحقيق فى الابواب الأخرى من الايرادات ٣٣٥,٠٠٠ جنيه مصرى .

وأهم أبواب الايراد التى تناولها النقص هى السكك الحديدية والمحاكم .

فقد بلغ هذا النقص فى ايرادات سكك الحديد ٩٣,٣٠٩ جنيهات مصرية أى بمعدل ٢,٣ فى المئة من ايرادات هذه المصلحة . وناتى ثلثا هذا العجز من نقص كمية البضائع المنقولة وقد نشأ ذلك عن حادث عرضى وهو أن محصول موسم القطن فى سنة ١٩١٢ قد تم بيعه قبل الموعد الذى بيع فيه محصول سنة ١٩١٣ ولذلك كانت نسبة القطن المنقول فى خلال هذه السنة الاخيرة أقل من الماضى .

أما باقى العجز فناتج عن نقص ايرادات نقل المسافرين وذلك من جهة بسبب انشاء محاكم الاخطاط التى قللت دواعى الانتقال ومن جهة أخرى بسبب اقتصاد الأهلين فى نفقاتهم .

أما نقص ايرادات المحاكم البالغ ١٨٧,٥٩٧ جنيها مصريا فانه كان من الأمور المنتظرة لان هذه الايرادات زادت فى أواخر سنة ١٩١٢ زيادة غير معتادة بسبب الرسوم التى دفعت فى ذلك العهد لتسجيل تاريخ الاوراق المختلفة ذات العلاقة بقانون الخمسة أفدنة . وحدث كذلك عجز فى ايرادات المحاكم الاهلية من جراء انشاء محاكم الاخطاط كما كنت قدرت ذلك فى مذكرتى عن ميزانية سنة ١٩١٣ .

وفى ايرادات الاموال المقررة ، بعد استنزال الضرائب التى لم تعد تحصل على أملاك الدومين ، نقص يبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى قسم منه ناشئ عن رفع الضرائب عن الاطيان التى لم يتيسر ريها والقسم الآخر عن متأخرات فى أموال الاطيان .

وحدث كذلك نقص فى الايرادات المتنوعة قدره ٦٥,٤١٢ جنيها مصريا ناشئ عن عدم الحاجة الى ضرب عملة جديدة فى سنة ١٩١٣ وكان الايراد من هذا الباب فى سنة ١٩١٢ يزيد عن قيمة النقص المذكور .

ونقصت ايرادات التلغرافات مبلغا قدره ٨,٣٢٥ جنيها مصريا أى بمعدل ٦ فى المئة من ايرادات هذه المصلحة . على أن فى ايرادات الليمانات والفنارات زيادة تبلغ ١٤,٥٠٩ جنيهات مصرية أى بمعدل ٣ فى المئة . وكذلك فى ايرادات مصلحة البوستة زيادة ١٨,٦١٠ جنيهات مصرية أى بمعدل ٥ فى المئة . وتبلغ الزيادة فى ايرادات مصلحة الجمارك ٢١,١٢٨ جنيها مصريا وقد زادت المبالغ المودعة فى صندوق التوفير ٨١,٠٠٠ جنيه مصرى أى بمعدل ١٥ فى المئة وهى زيادة تدعو الى الأمل الكبير بالمستقبل .

وفى الميزانية العادية لسنة ١٩١٣ زيادة فى الايرادات تبلغ ١,٦٣٩,٨٣١ جنيها مصريا بالنسبة الى المصروفات . على أن المصروفات المأخوذة من الاحتياطى العمومى زادت من جهة أخرى على الايرادات الخاصة به مبلغ ١,٥٩٥,٨٩٤ جنيها مصريا فيكون مجموع صافى الزيادة فى الايرادات على المصروفات ٤٣,٩٣٧ جنيها فقط .

وفى الجدول الآتى بيان مجموع ايرادات الحكومة ومصروفاتها فى السنوات الخمس الاخيرة :

السنة	ايرادات عادية وغير عادية	مصروفات			الفرق	
		مصروفات عادية	مصروفات خصوصية وغير عادية	المجموع	زيادة الايرادات على المصروفات	زيادة المصروفات على الايرادات
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٩٠٩	١٩,٨٨٧,٣١٣	١٣,٥٦٨,٤٢٨	٣,٣٣١,٥٨٧	١٦,٩٠٠,٠١٥	—	١,٠١٢,٧٠٢
١٩١٠	١٩,٣٣٧,٦٦٧	١٣,٨٤٩,٨٥٠	٣,٠٩٨,٢٣٢	١٦,٩٤٨,٠٨٢	—	٦١٠,٤١٥
١٩١١	١٧,١٧٧,١٠٧	١٤,١٣٧,٨٠٢	٢,٩٣٩,٤٠٥	١٧,٠٧٧,٢٠٧	٩٩,٩٠٠	—
١٩١٢	٢٧,٨٤٨,٣٥٢	١٤,٨٢٢,٤٠٨	٢,٧٤٧,٢٢١	١٧,٥٦٩,٦٢٩	٢٧٨,٧٢٣	—
١٩١٣	١٧,٧٠٣,٨٩٨	١٤,٨٨٣,٩٢٩	٢,٧٧٦,٠٣٢	١٧,٦٥٩,٩٦١	٤٣,٩٣٧	—

وفى الأرقام الواردة فى هـذا الجدول دلالة صريحة على أنه لم يتيسر زيادة المصروفات الادارية العادية وتخصيص مبلغ كبير فى كل سنة للاعمال الجديدة العائدة بفائدة عمومية الا بواسطة نمو الايرادات وقد حدث فى فترة الثلاث سنوات المنقضية من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩١٢ زيادة فى موارد الميزانية قدرها ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى حولت العجز الجسيم فى الميزانية الى زيادة فى الايرادات وهذا مع ازدياد المصروفات فى المدة نفسها مبلغ ٦٧٠,٠٠٠ جنيه عما كانت عليه .

ولا ينتظر أن تستمر الزيادة فى الايراد على هـذا النمط فى المستقبل القريب ؛ بل ينتظر أن يحدث فى سنة ١٩١٤ نقص وقتى محسوس للاسباب التى تقدم بيانها . وعليه فمن الضرورى اتخاذ الوسائل اللازمة منذ الآن استعدادا لهذه الحالة الآتية .

وكان مدار سياسة الحكومة المالية أثناء السنوات الأخيرة على انفاذ مشروعات خطيرة ومفيدة لانماء موارد البلاد مع تخفيض فى الضرائب التى يظهر أنها شديدة أو شاذة .

وقد تجلت صحة هذه السياسة تماما فى النتائج التى نجمت عنها ؛ فبدت هـذه النتائج ليس فقط فى ازدياد رفاهية الأهلين بل أيضا فى جعل البلاد فى مأمن من الطوارئ التى لا بد من حدوثها من حين الى حين ، كنقص فيضان النيل فى السنة الماضية مثلا . ولربما كانت هذه النتيجة الأخيرة أقل ظهورا من الأولى ولكنها بدون شك ليست أقل منها أهمية .

وكان قد يرؤى أنه فى الامكان احداث تخفيض فى الضرائب العادية وذلك يوم كانت الايرادات تنمو بسرعة وعندما كان يوجد تحت التصرف مبالغ متوفرة من أعوام عديدة . على أنه لم يعول على هـذه الخطة الا من باب التجربة ومن الممكن العدول عنها وإعادة الضرائب الى أصلها اذا اقتضت الحال .

وهناك أمر بديهى لا يخلو الوقوف عنده من فائدة وهو أن الحد الذى يجوز أن تبلغ اليه المصروفات مرتبط بالحد الذى تبلغ اليه الايرادات وهذه القاعدة تنطبق على الأمم انطباقها على الأفراد . ومهما ظهر انها من القواعد التى لا تحتمل جدالا فكثيرا ما يتجاوز عنها أولئك الذين يعتقدون أنه يكفى اثبات ضرورة مشروع ذى منفعة عامة لكى يصبح من المتحتم على الحكومة أن تشرع فيه . فان الدائرة التى

يمكن الحكومة أن تعمل فيها للقيام بمشاريع مفيدة ، سواء كان من حيث توسيع موارد الثروة أو من حيث تحسين أحوال الصحة العمومية ونشر المعارف وغير ذلك ، لأوسع بكثير من الحدود التى ترى نفسها محصورة فيها ليس فقط بسبب الموارد المالية المتيسرة لها الآن بل أيضا بسبب المقدار من الضرائب الذى يمكن تحميله للامة . وهـذا المقدار مرتبط بايراد البلاد وقد تأثر مما اعتور الايراد من النقص بسبب الديون التى لم يبق معها الا مجال ضيق لوضع ضرائب جديدة .

وللحصول على مايلزم من الأموال للقيام بالمصروفات غير العادية يمكن فى بعض أحوال استثنائية النظر فيما اذا كان يحسن التعويل على سياسة الاستقراض . على أنه يجب القول أن هذه الخطة التى كثيرا ما تستغوى لأول وهلة — وهى خطة تأجيل وفاء الديون — لا يكون لها مسوغ إلا متى اتبعت للقيام بنفقات باهظة مستعجلة لا يمكن تسديدها حالا من الضرائب دون ضرر . ولا يترتب شىء من الفوائد على عقد قرض لأجل القيام بأعمال من نوع الأعمال المباشرة فى القطر المصرى ؛ فهى من المشاريع المحتم توزيعها على سنوات كثيرة ، فيمكن والحالة هذه تسديد نفقاتها بأخذ مبالغ توازيها من الايرادات . وفضلا عن ذلك فان عقد قرض يعرض الى خطر تثقيل موارد البلاد بما ينتج عنه من الالتزامات . ولما كانت هذه الموارد متوقفة على الزراعة ، بل نوعا ما على محصول واحد ، فهى عرضة لنقص يطرأ عليها بسبب عوامل مختلفة . وجميع هذه الاعتبارات تؤدى بلا استثناء الى نتيجة واحدة ، وهى أن الطريقة الرشيدة الوحيدة التى يمكن المسئولين عن ادارة مالية البلاد أن يسيروا عليها هى الاكتفاء من المصروفات للاعمال الجديدة بالتى يتيسر تسديدها من الايرادات العادية .

وكان من السائغ أخذ مبالغ من الاحتياطى للقيام بمصاريف غير عادية فى عهد كانت التجارة والأعمال تنمو بسرعة زائدة حتى انه كان من الضرورى لمقابلة هـذا النمو صرف مصروفات معجلة وفوق العادة لانفاذ الأعمـال الجديدة ويوم كان الوفر المتراكم من نقود الاحتياطى يبلغ مبلغا جسيما . على أنه بقطع النظر عن الملاحظات السابقـة ليست قيمة الاحتياطى جسيمة الآن وهى لا تلبث ان تنفد قريبا اذا أخذت منها المبالغ اللازمة لانفاذ المشاريع الكبيرة المنوية . وعليه فمن الضرورى أن يقتصر فى استعمال المال الاحتياطى على الاحتياجات الاستثنائية أو ذات الصفة المستعجلة كل الاستعجال .

واذا نظرنا الى ما تقدم والى النقص فى الايرادات ، لا يبقى فى الوقت الحاضر سوى الاختيـار بين تأجيل انفاذ المشروعات أو ايجاد مصادر جديدة للايراد . أما مسألة فرض ضرائب جديدة فهى من المسائل التى ينظر اليها بعين الاستنكار وعدم الرضى . على أن عدول الحكومة عن متابعة تحقيق المشاريع النـافعة التى لا مندوحة عنها لرفاهية الأمة فى المستقبل يعتبر أكثر ضررا . وعليه فيمكن بكل عدل أن يدعى مجموع الأمة الى الاشتراك بنفقات تعود بنتائج ذات فائدة كبرى . وهذه النفقات ستؤول يوما ما الى زيادة الايرادات مباشرة أو غير مباشرة ، كما انها ستجعل للحكومة ، اذا لم تطرأ حوادث غير منتظرة ، موارد يمكنها أن تخصصها لتحسينات جديدة ولسداد الديون وتخفيض الضرائب أو لغير ذلك من المشاريع النـافعة للعموم .

وقد رؤى أن تحميل الرسوم على الدخان الوارد زيادة طفيفة يعد وسيلة للحصول على زيادة وافرة فى الايرادات دون أن يلحق بالعموم ضرر يذكر . فان هـذه الرسوم قليلة بالنسبة الى الرسوم المتحصلة فى كثير من البـلدان . ولذلك ، رفع الرسم من ٢٠ قرشا صاغا الى ٢٥ قرشا صاغا عن كل كيلوجرام ، وذلك من أول السنة . وستبلغ الزيادة المنتظرة من ايرادات هذا الباب نحوا من ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى اذا حسبناها على قاعدة ايرادات العام الماضى . على انه ليس من الحكمة أن ينتظر الحصول على هـذه الزيادة بالتمام بالنظر الى امكان حدوث نقص فى المقطوعية .

وستدل النتائج المالية فى المستقبل القريب اذا كان ثمت من حاجة الى فرض رسوم جديدة و بأى شكل تكون. وستجعل الحكومة رائدها فى ذلك وجوب تسديد جميع المصروفات من الايرادات العادية من جهة، ومن جهة أخرى درجة اقتدار الاهلين على احتمال ضرائب جديدة . وعلى كل يجب أن لا يبرح عن البال أنه لا يمكن مطلقا مباشرة نفقات جديدة دون الاضطرار فى آن واحد الى وضع ضرائب مقابلة لتسديد تلك النفقات .

وما عدا مسألة زيادة العوائد والرسوم يوجد فى نظام الضرائب فى القطر المصرى مفارقات ظاهرة قابلة الاصلاح . فان هذا النقص ، كعدم وجود ضرائب تدريجية أو رسوم على الملكية الشخصية ، يمكن سده بوضع رسوم على التركات من نوع الرسوم الموجودة فى بلاد أخرى . وهذه المسألة هى الآن تحت البحث .

وكثيرا ما عُدّت عشور النخيل كضريبة شاذة يجب إلغاؤها . على أن ما يحق تمنيه هو ابدال هذه الضريبة أو تعديلها لا مجرد إلغائها ؛ لانه بصرف النظر عما يترتب على هذا الالغاء من حرمان الايرادات العمومية من مبلغ يُقدّر بنحو ١٣٠,٠٠٠ جنيه فانه لا يؤدى الى المساواة التامة من وجهة الضرائب بين أصحاب النخيل وسائر الأهلين الذين تجبى منهم الاموال . ومما يحول دون اجراء أى اصلاح من هذا القبيل هو أن مالك النخيل قد لا يكون دائما مالك الأرض . ولو كان من المستطاع التوصل الى ملافاة هذه الحالة الشاذة لأمكن حينئذ تقرير الضرائب على أساس أقرب للعدل ان لم يرَ مناسبا الغاء تلك الضريبة بأكملها .

أما فيما يختص بالمصروفات العادية فليس بالامكان احداث وفر يذكر دون الاخلال فى حسن سير النظام الادارى . وهذه الملاحظة تتناول أيضا بعض مصروفات مدرجة تحت عنوان « أعمال جديدة » كالمصروفات الناشئة عن تجديد المبانى المتداعية للسقوط . ولا نزاع كما سبق بيانه فى أن نطاق بعض المصالح كنظارة المعارف العمومية ومصلحة الصحة العمومية وغيرهما يمكن توسيعها توسيعا يعود بفوائد جمة . ولكن حالة الايرادات الحاضرة تضطر نظارة المالية الى حصر الطلبات المقدمة لها بهذا الصدد ضمن حدود اللازم لسير الاعمال .

على أن هذه الملاحظة لا تنفى مطلقا إمكان الاقتصاد فى المصروفات الحالية على قدر ما يسمح بذلك تحسين الطرق فى ملاحظة تقدير المصروفات ومراقبة الحسابات .

وكانت قلة الوقت المخصص للنظر فى تقدير المصروفات من الحوائل الكثيرة التى تحول دون توجيه العناية اللازمة لذلك التقدير . فان الفترة بين فصل الصيف والموعد المعين لتقديم الميزانية بجميع تفاصيلها الى مجلس النظار أى فى ٢٥ نوفمبر كانت غير كافية لكى تعد المصالح تقديراتها بالتدقيق وتفحص نظارة المالية تلك التقديرات وتجرى المناقشة التامة فيها . لذلك تقرر التعويل على تعديل مهم فى هذا الشأن وهو نقل تاريخ افتتاح السنة المالية من أول يناير الى أول ابريل . وقد ظهرت موافقة ذلك التغيير فى حكومات كثيرة لمثل تلك الاسباب . أما فى مصر فان لتعديل تاريخ بداية السنة المالية ميزة خصوصية ؛ وهى أنه يسمح بربط المقدر للمصروفات والايرادات فى تاريخ يمكن فيه تقدير نتائج موسم القطن بضبط أكثر ؛ ولا يخفى ما لهذا الموسم من التأثير الكبير فى حالة القطر الاقتصادية . ولهذا التعديل فائدة أخرى وهى تمديد المدة المعطاة للجمعية التشريعية للمناقشة فى الميزانية .

وينظر الآن فى اتخاذ وسائل أتم لمراقبة تقدير المصروفات بطريقة أوفى . ومن أهم هذه الطرق أنه يجب أن يعرض فى المستقبل على نظارة المالية كل طلب من شأنه أن يزيد فى المصروفات لتتم الموافقة عليه مبدئيا بمعرفة هذه النظارة قبل درجه فى الميزانية . وهذه الطريقة تساعد على تمحيص كل اقتراح على حدة وتجعل للسلطة المالية الوقت الكافى لدرس الاقتراحات ، فلا تتراكم عليها لدى إعداد الميزانية .

أما مراقبة الحسابات فان الطريقة — أو بالأحرى كثرة الطرق المعمول بها الان — تدل على الأطوار المختلفة التى تطورت بها الادارة المالية العمومية فى هذه البلاد منذ ثلاثين سنة مضت فنتج عن ذلك اختلاف خطة المراقبة والتمسك الزائد بمراجعة صورية تتناول صحة الأرقام. ويوجد تحت الدرس مشروع إصلاح يرمى الى حصر نظام المراجعة . فان التأثير الواقى الذى ينتج عن مراقبة رشيدة حكيمة تتناول روح اللوائح ونصها فى وقت واحد يجعل نظارة المالية متيقظة وعلى حذر من الخطأ ويساعد سائر النظارات والمصالح على ادراك أهمية المراقبة المالية من حيث الاقتصاد وحسن سير الأعمال .

والكيفية التى تكيف بها تقديرات الميزانية والحسابات أهمية كبرى ليس فقط من حيث جعلها أقرب الى فهم الجمهور بل أيضا من حيث تسهيل مراقبتها من الوجهة المالية . فبناء على آراء لجنة ألفت فى نظارة المالية لدرس هذه المسألة فى العام الغابر أدخلت بعض التعديلات المهمة فى شكل الميزانية . فجمعت أنواع المصروفات فى جميع المصالح حسب ترتيب ونظام واحد . وضرب صفحا عن تفاصيل كثيرة زائدة وألغيت تسوية الخدمات بين المصالح وكانت تلك التسويات تزيد قيمة الايرادات والمصروفات زيادة غير حقيقية وتخل فى حسن الادارة المالية . ولم يستثن من ذلك الا تسوية الخدمات ذات الصفة التجارية كالتى تؤديها مصلحة سكك الحديد والتلغرافات فانها أبقيت موقتا . وقد تم أيضا اصلاح كثير الأهمية وهو درج المصروفات غير العادية فى الميزانية العمومية ضمن مصروفات كل مصلحة تحت عنوان «أعمال جديدة» وكانت تؤخذ حتى الآن من الاحتياطى مباشرة . وأدرجت معها أيضا الأعتمادات اللازمة للبانى وغيرها ، وكانت تدرج قبلا بصفة اعتمادات خصوصية . وكذلك الايرادات غير العادية ستدرج من الآن وصاعدا ضمن الميزانية العمومية .

ويعد هذا التعديل آخر درجة من درجات التعديلات التى مرت بها الميزانية المصرية وهى تزداد سهولة حتى ظهرت الآن لأول مرة بوضوح وتوحيد . فان جميع تقديرات ايرادات الحكومة ومصروفاتها للسنة المالية القادمة ملخصة فى الكشف الملحق بهذه المذكرة . ولم يعد المال الاحتياطى يستعمل بصفة ميزانية فوق العادة ، بل صار مالا احتياطيا ليس إلا ، وسيزيد أو ينقص حسبما يكون فى ميزان الايراد والمصروف فى آخر السنة زيادة أو عجز .

وكان من المعتاد حتى الآن أن يرحل فى آخر السنة ما يتبقى بدون استعمال من الاعتمادات المفتوحة للمصروفات غير العادية فكان ينشأ عن ذلك أنه لم يكن مايحمل المصالح على الاكتفاء فى طلباتها بما قد تحتاج الى صرفه فعلا فى بحر السنة . فكانت طلباتها والحالة هذه تزيد دائما عن احتياجاتها . ومن أضرار هذه العادة الاخلال بالمراقبة المالية وعدم تمكين نظارة المالية من تقدير المصروفات السنوية بضبط . وسيزول هذا النقص بطبيعة الحال على أثر درج المصروفات غير العادية فى الميزانية . والاعتمادات التى تفتح لأعمال جديدة وتبقى بدون استعمال تلغى فى آخر السنة كسائر الاعتمادات وستحدد التقديرات على قدر احتياجات السنة فقط . أما الأعمال التى لايمكن انجازها فى خلال السنة المالية فيطلب لها فى السنة التالية اعتمادات جديدة لاتمامها . وبهذه الطريقة تتيسر مراقبة سير هذه الأعمال وتعديل المبلغ الاجمالى المقدر لها فى كل سنة إذا اقتضت الحال .

ولما كانت الاعتمادات المفتوحة على الاحتياطى العمومى للمصروفات غير العادية خلال السنوات الماضية تزيد بكثير عن اللازم فان عدم درجها فى الميزانية العادية كان يحمل على تقدير الايرادات بكل حذر . فنتج عن ذلك أن المتحصل كان دائما يزيد كثيرا على المقدر فى الميزانية : أما شكل الميزانية الجديد فيقضى بأن تقدر الايرادات كالمصروفات بقدر مايمكن من الدقة . وعليه فالميزانية فى شكلها الحاضر لم تزد فقط ايضاحا وتوحيدا بل إنها أصبحت أكثر من ذى قبل تمثلا لحقيقة الواقع .

وقد قضى تغيير تاريخ افتتاح السنة المالية بوضع ميزانية للثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٤ . فوضعت هذه الميزانية على الشكل القديم وقدرت الايرادات فيها بزيادة مبلغ ١٥٥,٠٠٠ جنيه مصرى ومن جهة أخرى فتحت اعتمادات جديدة على الاحتياطى تبلغ ١٢٠,٧٠٠ جنيه لاتمام مشاريع الرى ومجاريره العاصمة . ولا تستدعى تفاصيل هذه الميزانية شروحا كثيرة ، فقد قدرت الايرادات بمبلغ ٣,٦٥٠,٠٠٠ جنيه على قاعدة متوسط المتحصل فى الثلاثة الأشهر الأولى من السنوات الثلاث الأخيرة مع إدخال تعديل طفيف . أما المصروفات فكان ربطها على قاعدة مصروفات سنة ١٩١٣ وكل ما أدخل عليها من التعديل إضافة المصروفات التى تصدق على صرفها خلال سنة ١٩١٣ أو التى تقضى بها اللوائح المعمول بها . وفى مجموع ربط المصروفات البالغ ٣,٤٩٥,٠٠٠ جنيه تدخل مصروفات مصلحة الدومين وكانت قبلا تحسب من ايرادات تلك المصلحة ، وكذلك مصروفات نظارة الزراعة التى أنشئت حديثا . وقد اكتفى من المصروفات على الاعتمادات الخصوصية بالقيمة اللازمة لانفاذ الأعمال المستعجلة أو الجارى العمل فيها ، وقدرت هذه القيمة بمبلغ ١٨٠,٠٠٠ جنيه ، وكل ما يتبقى بدون استعمال سواء كان من الاعتمادات الخصوصية أو من الاعتمادات على الاحتياطى سيلغى حتما فى ٣١ مارس سنة ١٩١٤ مع إنفاذ الطريقة الجديدة كما تقدم البيان . وقد قدرت الايرادات و ربطت المصروفات بأقل من ربع تقديرات سنة ١٩١٣ . ذلك لأن تحصيل أموال الأطيان ودخل بعض أبواب الايرادات يكون قليلا فى الثلاثة الأشهر الأولى بالنسبة الى الذى يحصل ويدخل فى باقى أشهر السنة . وكذلك ربط المصروفات للثلاثة الأشهر كان أقل من ربع المربوط لسنة ١٩١٣ بتمامها لأن المستحق من فائدة الدين العمومى قليل فى القسم الأول من السنة .

أما السنة المالية البادئة فى أول ابريل سنة ١٩١٤ فان ميزانيتها التى سيجئ الكلام عن تفاصيلها قد وضعت مع مراعاة تعديل الشكل المذكور آنفا . وقد قدر فيها مجموع زيادة المصروفات من أى نوع كانت بالنسبة الى الايرادات (بما فيها المنتظر تحصيله من الرسم الجديد على الدخان) بمبلغ ٥٧٤,٠٠٠ جنيه سيصير سداده بأخذ مبلغ يوازيه من المال الاحتياطى . وقد تقدم القول أنه لا يؤخذ فى المستقبل مبلغ من ذلك المال إلا للاحتياجات الاستثنائية أو المستعجلة جدا . والظروف الحاضرة تعد مسوغة لأخذ قيمة كمالة الايرادات من الاحتياطى بسبب نقص الايرادات العارض المتأتى مباشرة أو غير مباشرة من انخفاض النيل فى السنة الماضية و بسبب الزيادة فى المصروفات بداعى مشترى مهمات متحركة لمصلحة سكك الحديد قضت بها أحوال استثنائية ناتجة عن تأخير الموردين فى تقديم اللازم فى السنة الماضية .

على انه يجب أن لا يذهب عن البال أن هناك أيضا عوامل اقتصادية قد تؤثر فى الايرادات تاثيرا أثبت مما تقدم . ففيما لو ثبت أن الايرادات بعد زوال هذه الاسباب الوقتية لم تعد الى اطراد يكفى لسد المصروفات ، فانه يجب حينذاك النظر عن جديد فى سياسة الحكومة المالية . وقد أشير الى الطرق التى يمكن السلوك فيها . على أنه لما كان لسلطة الحكومة فى زيادة الضرائب حدود من الوجهتين الاقتصادية والسياسية فانه قد ينتهى الأمر أخيرا بالاضطرار الى تخفيض المصروفات التى تخصص لمشاريع ترمى الى توسيع الثروة .

الاتفاقات المعقودة بين الحكومة وبعض الشركات

قد أدخل حديثا تعديل على الشروط فى علاقة الحكومة مع بعض الشركات الكبيرة .

فان الحكومة قد اشترت من شركة سكة حديد الدلتا الخط الممتد من القاهرة الى حلوان الذى كانت قد اشترته الشركة المذكورة سنة ١٩٠٤ وقد تم المشترى بثمن هو دون ثمن الخط الأصلى بكثير . ومن الضرورى أن ينفق مبلغ من المال على هذا الخط لجعله أصلح للاستثمار . على أن المصروف من

هذا القبيل سيعود بايراد بنسبته . أما ثمن الخط فلا تتحمله الميزانية فى الوقت الحاضر لأنه سيدفع قسم منه بواسطة استهلاك السندات على التوالى والقسم الآخر سيدفع تباعا بحسب الحاجة الى توسيع نطاق خطوط شركة سكك الدلتا .

ويدخل فى هذا الاتفاق الجديد تعديل الاتفاق مع الشركة على استثمار الخطوط الضيقة فى الدلتا وكان قد منح للشركة حق استثمار تلك الخطوط لمدة ٧٠ سنة على أن تعود الخطوط بعد هذه المدة الى الحكومة مجانا وقد حل محل هذا الاتفاق اتفاق جديد يخول الحكومة متى شاءت بعد مرور ٢٤ سنة حق إلغاء العقد مع الشركة بمشترى جميع الخطوط بقيمة تكاليفها . ومن فوائد الاتفاق الجديد أنه لايدع المتوطين بادارة هذه الخطوط يهملون شؤونها وانه يسمح فى كل وقت بتخصيص أموال جديدة لتحسينها وان يعفى الشركة من نفقات الاستهلاك الباهظة. ولا يخفى أن للحكومة نصيبا من ايراد تلك الشركة . أما أموال الاستهلاك التى قد تجمعت فستخصص لتوسيع نطاق الخطوط وتحسينها . وقد جعل فى الوقت نفسه حق للحكومة باجراء مراقبة أتم وبالحصول على نصيب من الايرادات أوفر من ذى قبل .

وقد عقد أيضا اتفاق مع شركة زيت البترول الانجليزية المصرية يخول هذه الشركة حق توحيد الرخص المعطاة لها بالبحث عن منابع البترول فى مساحة واسعة من الأراضى مع التمتع بنظام خاص فيما يتعلق بشروط الاستثمار . وقد نالت الحكومة فوق ايجار الأراضى المعطى امتياز البحث فيها وفوق الرسم الذى تحصله على البترول المستخرج أسهما من أسهم الشركة تجعل لها نصيبا مما قد ينتج من الارباح . وقد تعهدت الشركة بجعل الأولوية للحكومة فى توريد المطلوب من البترول اللازم للوقود وبجعل أعلى أسعار المبيع فى القطر المصرى ٣ شلنات و٦ بنسات عن كل ٨ جالونات من زيت الانارة وليرتين انجليزيتين و١٥ شلنا عن كل طن من زيت الوقود. ويكون التسليم فى محل التكرير بدون عبوة.

وقد ضاقت فى العام الماضى دائرة أعمال البنك الزراعى المصرى الذى يقرض الفلاحين بضمانة الحكومة . وسبب ذلك انفاذ قانون الخمسة أفدنة الذى حال دون استمرار البنك المذكور على تسليف نقود برهنيات على العقارات الصغيرة ولما كان قد تجمع لدى البنك مبالغ جسيمة كان يقضى ببقائها دون استعمال بسبب الحالة الناشئة عن القانون المتقدم ذكره فقد عدل قانون البنك تعديلا يخوله تخصيص قسم من هذه المبالغ لسلفات برهنيات عادية . على أن ضمانة الحكومة لاستعمال النقود محصورة بالسلفات التى تعقد لصغار الفلاحين وبسلفات من بعض أنواع مخصوصة .

وقد رخص لمصلحة البوستة البريطانية باقامة محطة للتلغراف اللاسلكى لنقل الرسائل البرقية التى ترسل من والى القطر المصرى أو ترفيه وذلك مقابل دفع رسم معين للحكومة . وقد مهد هذا الاتفاق للشعب المصرى طريقا جديدا للمخابرات التلغرافية مع الخارج .

حركة النقود

فى موسم القطن عن سنة ١٩١٢ — ١٩١٣ بلغت قيمة الوارد من النقود الذهبية الى القطر المصرى ٩,٢١٦,٠٠٠ جنيه مصرى . وبلغت قيمة الصادر منها ٩,٥٥٤,٠٠٠ جنيه فيكون صافى قيمة الذهب الذى سحب من القطر ٣٣٨,٠٠٠ جنيه . أما حركة النقود الفضية فهى تابعة عادة لحركة الذهب . ولم تشذ حركة الموسم الماضى عن هذه القاعدة . وكان فى دخول النقود الفضية الى الخزينة خلال فصل الصيف بعض الزيادة عما خرج منها فى فصل الشتاء السابق . فنجم عن ذلك نقص صاف فى تداول قطع النقود الصغيرة يبلغ ٣٧,٠٠٠ جنيه .

وحدث أيضا نقص كبير فى تداول النقود الفضية فى السودان وكانت تلك البلاد قد أخذت فى السنوات الأخيرة كميات وافرة من هذه النقود . وقد أعيد الى القطر المصرى كمية من النقود الفضية قيمتها الاسمية ١٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى ويوجد مبلغ آخر قيمته ١١٧,٠٠٠ جنيه مصرى مودعا فى الخرطوم لحساب الحكومة المصرية .

وقد بلغ الذهب الوارد من أجل موسم القطن الحاضر مبلغا كبيرا بسبب سرعة إنزال قسم كبير من المحصول الى السوق . وكانت قيمة هذا الوارد قبل آخر نوفمبر نحوا من ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى مقابل أقل من ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى مثل هذا التاريخ من السنة السابقة . وقد صدر ثانية ما يزيد على نصف هذا المبلغ حتى الآن .

وأصاب تداول النقود الفضية فى المدة نفسها اتساع يوازى مبلغ ٣٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى ثم عقبه انكماش يعادل مبلغ ١٨٠,٠٠٠ جنيه .

ميزانيـــة سنة ١٩١٤ — ١٩١٥

يبلغ المربوط فى ميزانية سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ للصروفات ١٨,١٦٢,٠٠٠ جنيه مصرى ويبلغ تقدير الايرادات مثل هذه القيمة . ويدخل فى تقدير الايرادات مبلغ ٥٧٤,٠٠٠ جنيه مأخوذ من المال الاحتياطى كما سبق الكلام . ويصعب المقارنة تماما بين هذه الأرقام وأرقام سنة ١٩١٣ بسبب التغيير التام الذى أدخل على شكل الميزانية .

ايرادات سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ المقدرة

يمكن تسهيل المقارنة بين الايرادات بمقابلة أبوابها ليس فقط بالأبواب التى تقابلها فى ميزانية سنة ١٩١٣ بل أيضا بالمتحصلات فى سنة ١٩١٣ من كل باب من هذه الأبواب كما هو مبين فى الجدول الآتى :

أبواب الايرادات	ميزانيـــة سنة ١٩١٣	متحصلات سنة ١٩١٣	ميزانية سنة ١٩١٤ — ١٩١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الأموال المقررة	٥,٥٦٠,٠٠٠	٥,٥١٧,٨٥٤	٥,٣٣٦,٠٠٠
الجمارك	٣,٣٨٠,٠٠٠	٣,٨٥٤,٨٨٥	٤,٠٠٠,٠٠٠
الليمانات والفنارات	٣٨٣,٠٠٠	٤٥٠,٨١٩	٤٣٦,٠٠٠
مصايد الأسماك	٤١,٠٠٠	٤٠,٧٧٥	٣٥,٠٠٠
الدمغة	٤٤,٠٠٠	٤٧,٠٥٦	٤٤,٠٠٠
دمغة المصوغات	٥,٠٠٠	٣,٦٣٢	٥,٠٠٠
الرسوم القضائية	١,٣٩٥,٠٠٠	١,٥٥٧,٤١٤	١,٤٦٨,٠٠٠
رسوم متنوعة	٥٧,٠٠٠	٥٧,٦٨١	٥٢,٠٠٠
سكك الحديد	٣,٦٣٠,٠٠٠	٣,٨٦٤,٠٣٥	٣,٨٤٣,٠٠٠
التلغرافات	١٢٠,٠٠٠	١٣٠,٤١٢	١٢٨,٠٠٠
البوستة	٣٠٠,٠٠٠	٣٣٤,٧٥٩	٣٢٠,٠٠٠
متحصلات الأملاك الأميرية	٣٠٠,٠٠٠	٤٣١,٢٤٤	٦٠٧,٠٠٠
بدل الخدمة العسكرية	١٦١,٠٠٠	١٣٩,٥٥٧	١٤٠,٠٠٠
المستقطع من ماهية المستخدمين	١٢٩,٠٠٠	١٣٨,٥٧٤	١٣٤,٠٠٠
ايرادات متنوعة	٦٢٥,٠٠٠	٧٩٩,٩٢٩	٨٤٠,٠٠٠
ايرادات فوق العادة	—	—	٢٠٠,٠٠٠
مجموع الايرادات	١٦,١٣٠,٠٠٠	١٧,٣٦٨,٦١٦	١٧,٥٨٨,٠٠٠
المأخوذ من المال الاحتياطى	—	—	٥٧٤,٠٠٠
المجموع	١٦,١٣٠,٠٠٠	١٧,٣٦٨,٦١٦	١٨,١٦٢,٠٠٠

ويلاحظ انه اذا كانت الايرادات المقدرة لسنة ١٩١٤ — ١٩١٥ تزيد كثيرا عن تقديرات سنة ١٩١٣ التى كانت مبنية على أساس أوطى جدا من متحصلات السنين السالفة فانها لاتزيد إلا ٢١٩,٣٨٤ جنيها مصريا فقط عما تحصل فى سنة ١٩١٣ .

على أن هذه الزيادة ليست إلا ظاهرة ، لانه يجب تعديل الأرقام للتمكن من المقابلة بينها وذلك بالصورة الآتية :

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ايرادات غير اعتيادية كانت قبلا تضاف الى المال الاحتياطى وهى داخلة الآن فى الميزانية	٢٠٠,٠٠٠	
فوائد سندات وايرادات أخرى متنوعة كانت تضاف الى المال الاحتياطى وهى داخلة الآن فى الايرادات المتنوعة	٢١٠,٠٠٠	
الفرق بين مجموع ايرادات الدومين وصافى ايراداتها (فى سنة ١٩١٣ كان قد أدرج فى باب الايرادات صافى ايراد الدومين ، وفى سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ المالية أدرج فى الايرادات مجموع ايراد هذه المصلحة)...	٣١٠,٠٠٠	
زيادة ظاهرة فى بعض ايرادات مصلحتى البوستة والجمارك ناتجة من أن بعض أبواب المصروفات أدرجت فى المصروفات وكانت فى الماضى تستبعد من الايرادات	٤٦,٠٠٠	
		٧٦٦,٠٠٠
تنزيل :		
نقص ظاهر ناتج عن الغاء ما كانت تدفعه المصالح من :		
مصاريف بوستة	٤٦,٠٠٠	
رسوم جمركية...	٥٣,٠٠٠	
مصاريف طبع فى المطبعة الأميرية	٥٧,٠٠٠	
		١٥٦,٠٠٠
صافى الزيادة الظاهرة...		٦١٠,٠٠٠

واذا استبعد هذا المبلغ من قيمة الايرادات المقدرة لسنة ١٩١٤ — ١٩١٥ المالية يصبح الباقى ١٦,٩٧٨,٠٠٠ جنيه وهو أقل من متحصلات سنة ١٩١٣ بمبلغ ٣٩٠,٦١٦ جنيها .

والباب الوحيد فى الايرادات الذى ينتظر منه زيادة محسوسة هو الباب الخاص بالرسوم على الدخان الوارد من الخارج وتقدر هذه الزيادة بنحو ٣٠٠,٠٠٠ جنيه وهو داخل فى المبلغ المقدر لايرادات مصلحة الجمارك . ويبلغ النقص المنتظر فى أبواب أخرى ٦٩٠,٠٠٠ جنيه تقريبا .

ويعزى معظم هذا النقص الى نقص الضرائب والايجارات الخاصة بالأطيان الواسعة التى لم يتيسر ريها بسبب انخفاض النيل والى النقص الذى نتج فى أنواع أخرى من الايرادات . فانخفاض الفيضان سيحدث نقصا يقدر بنحو ٢٥٧,٠٠٠ جنيه فى الأموال المقررة وبمبلغ ٤٤,٠٠٠ جنيه فى ايرادات الأملاك الاميرية .

ويظهر فى ايرادات الدومين نقص آخر سببه أنه أضيف الى ايرادات هذه المصلحة فى سنة ١٩١٣ نحو ٩٠,٠٠٠ جنيه وهذا المبلغ من ايرادات سنة ١٩١٢ ولكنه لم يدخل الخزينة إلا فى سنة ١٩١٣ .

أما الايرادات المقدرة فى الأبواب الأخرى فهى بوجه العموم تنقص قليلا عن المتحصل فى سنة ١٩١٣ . ويبلغ هذا الفرق ٩٠,٠٠٠ جنيه فيما يختص بالايرادات من الرسوم القضائية . لأن التقدير بنى على متوسط المتحصل فى سنتى ١٩١١ و ١٩١٣ بقطع النظر عن متحصلات سنة ١٩١٢ التى كانت زيادتها غير معتادة .

وكذلك كان تقدير إيرادات الرسوم الجمركية (ماعدا رسوم الدخان) والايرادات المتنوعة أقل من متحصلات سنة ١٩١٣ بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى وذلك من باب الاحتراس بسبب طبيعة هذه الايرادات المتقلبة .

وقدرت الايرادات الناتجة عن بدل الخدمة العسكرية بمبلغ ١٤٠,٠٠٠ جنيه مقابل ١٦١,٠٠٠ جنيه فى ميزانية سنة ١٩١٣ وكانت قيود البدلية قد خصصت منذ بضع سنوات لتكوين مال مخصص بالقيام ببعض مصروفات خصوصية تتعلق بخدمة الجيش والبوليس وكانت قيمة المأخوذ من هذا المال للقيام بالمصروفات المذكورة تدرج فى الميزانية ضمن الايرادات . وقد أصبحت المصروفات التى تنفق من هذا القبيل تزيد على قيمة الايرادات السنوية . ففى المستقبل ستقدر الايرادات بقيمتها الحقيقية والباقى من هذا المال لغاية مارس سنة ١٩١٤ سيضاف الى الايرادات غير العادية .

وتشتمل الايرادات العادية على الباقى من المال المتقدم ذكره وهو مقدر بمبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى وعلى المتحصل من بيع الأراضى الأميرية وهو مقدر بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه وعلى غير ذلك من الايرادات التى لا تتجدد كل سنة وهى دون ما تقدم أهمية .

مصروفات سنة ١٩١٤ — ١٩١٥

واذا شئنا أن نقابل بين المصروفات المربوطة لسنة ١٩١٤ — ١٩١٥ ومصروفات سنة ١٩١٣ يجب قبل كل شئ أن نبين على حدة مجموع الاعتمادات للاعمال الجديدة وهى ما كان يقابلها فى ميزانية سنة ١٩١٣ الاعتمادات الخصوصية والاعتمادات المأخوذة من الاحتياطى العمومى . وهذه المقارنة تظهر كما يأتى :

ميزانية سنة ١٩١٣		ميزانية سنة ١٩١٤ — ١٩١٥	
	جنيه مصرى		جنيه مصرى
مصروفات عادية	١٤,٩٠٩,٠٠٠	مصروفات عادية	١٥,٨٩٩,٦٣٩
اعتمادات خصوصية	٧٢١,٠٠٠	أعمال جديدة	٢,٢٦٢,٣٦١
مجموع مصروفات الميزانية العادية	١٥,٦٣٠,٠٠٠		
المأخوذ من الاحتياطى العمومى	٢,٩٨٤,٠٠٠		
	١٨,٦١٤,٠٠٠		١٨,١٦٢,٠٠٠

فى المصروفات العادية لسنة ١٩١٤ — ١٩١٥ زيادة ظاهرة بالنسبة الى مصروفات سنة ١٩١٣ قيمتها ٩٩٠,٦٣٩ جنيها مصريا . على أنه يجب أن يضاف الى ذلك مبلغ ١٥٦,٠٠٠ جنيه قيمة وفورات ظاهرة ناشئة عن إلغاء تسوية الخدمات بين المصالح ويجب أن يستبعد منه مبلغ ٢٠٨,٠٠٠ جنيه تقريبا قيمة المصروفات التى كانت قبلا تخصم على الاعتمادات الخصوصية وغير العادية وأصبحت الآن مدرجة فى الميزانية كمصروفات عادية وينبغى أن يستبعد أيضا مبلغ ٢٨٥,٠٠٠ جنيه قيمة مصروفات مصلحة الدومين وغيرها . وكانت هذه المصروفات تستنزل من الايرادات فصار الآن المصروف والايراد يدرج كل منهما على حدة . وبعد ادخال هذا التعديل على الأرقام تصبح الزيادة الحقيقية فى المصروفات العادية نحو ٦٥٣,٠٠٠ جنيه مصرى .

ومن وجه عام يمكن أن يلاحظ بخصوص هذه الزيادة أنه بصرف النظر عن وجود بعض فصول غير عادية فى المصروفات قد ساعدت الظروف التى وضعت فيها ميزانية الثلاثة الأشهر على تحميل السنة المالية القادمة قسما من زيادة المصروفات كان ينبغى توزيعها على مدة ١٥ شهرا . وهكذا جاء ربط المصروفات لسنة ١٩١٤ — ١٩١٥ بزيادة مجسمة نوعا ما عن ربط مصروفات سنة ١٩١٣

وأهم الأبواب التى تتضمن زيادة حقيقية فى المصروفات هى الآتية :

	جنيه مصرى
سكك الحديد	٢٧٩,٢٤٢
نظارة الداخلية	٧١,٢٤١
« المالية	٥٨,٩٤٢
الأقاليم والمحافظات	٣٧,٦١٧
نظارة الحربية	٣٦,١٥٩
« الحقانية	٢٩,٥١٨
الجمعية التشريعية	٢٢,٨٦١
نظارة الزراعة	٢٠,٤٢٥
« المعارف العمومية	١٨,٧٧٩

السكك الحديدية

ان القسم الأكبر من الزيادة الجسيمة فى ربط مصروفات مصلحة سكك الحديد هو مبلغ ١٦٢,٧٠٠ جنيه مصرى مخصص لمشترى مهمات متحركة وهذه الزيادة ناشئة عن التأخير فى تسليم المهمات المطلوبة التى كان يجب تسديد ثمنها فى خلال سنة ١٩١٣ فكانت نتيجة تأخير تسليمها تحميل الميزانية الجديدة مصروفا إضافيا ولكن هذا المصروف يعوضه وفر يوازيه فى الميزانية السابقة .

وتوجد زيادة أخرى مهمة بسبب ارتفاع أسعار الفحم ومصاريف النقل بحرا . على أن مصاريف النقل التى كانت باهظة الى أجل قريب جدا قد نزلت الى درجة أوطى ويؤمل الحصول على بعض الوفر من هذا القبيل انما لايأتى هذا النزول بكل النتيجة المطلوبة فى السنة المالية القادمة لأن قدرا كبيرا من الأصناف المعدة للاستهلاك فى هذه السنة قد تم استحضارها حسب التعريفة القديمة .

وقدرت أيضا مصروفات إضافية لصيانة الآلات والمهمات المتحركة ولزيادة المستخدمين وتعلية المياهات .

ولم تعوض الزيادة فى تقدير المصروفات زيادة مقابلة لها فى تقدير الايرادات . ولذلك يجدر بالذكر أن الزيادة أو النقص فى الايرادات لايقابلهما حتما زيادة أو نقص فى المصروفات فى خلال سنة واحدة. فان ماينشأ عن زيادة التقليات من الترميم والتجديد يعمل عادة فى مدة بعيدة جدا عن مدة تلك الزيادة وفضلا عن ذلك فانه لاينتج عن النقص الذى حدث فى ايرادات سنة ١٩١٣ نقص فى التقليات بل الأمر بعكس ذلك فان هذه الحركة قد اتسع نطاقها فكان تقدير المصروفات لسنة ١٩١٤ بنسبة هذا الاتساع مع بعض الزيادة للمصروفات غير المنتظرة .وأدرجت أيضا فى الميزانية المصروفات اللازمة لخط الممتد من زقتى الى الزقازيق الذى سيفتتح قريبا .

نظارة الداخلية

تشتمل الآن المصروفات المدرجة فى هذا الباب على الاعانات الممنوحة للمجالس المحلية وكانت قبلا مدرجة تحت عنوان «خدمات متنوعة» وتشتمل أيضا على إعانة قدرها ٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى لمجالس المديريات وهى قسم من الاعانة الخصوصية البالغة ١٠٠,٠٠٠ جنيه التى منحت سنة ١٩١٢ بشكل اعتماد خصوصى . وفى المربوط للاقسام العمومية فى نظارة الداخلية زيادة ١١,٨٠٨ جنيهات مصرية داخلة فيها الاعانات الممنوحة لمجلسين محليين جديدين .

وفى المربوط لمصروفات مصلحة الصحة العمومية زيادة ٣٤,٧٧٤ جنيها مصريا ناشئة عن توسيع نطاق الأعمال منها مبلغ ٧,٨٤١ جنيها مصريا ناشئا عن زيادة المشتروات وارتفاع الأسعار . وقد فتح اعتماد اضافى قدره ٥,٩٥٧ جنيها لمعمل المصل لمساعدته على تعميم استعمال التلقيح المزدوج . ومن هذه الزيادة أيضا مبلغ ٣,٦٧٠ جنيها مصريا لمصلحة الرش والكنس بسبب ارتفاع أسعار العليق واتساع مساحة الطرق ومبلغ ٢,٩٤٦ جنيها مصريا لانشاء ثلاثة مستشفيات جديدة للرمد ومبلغ ١,٤١٦ جنيها مصريا لانشاء تفتيش للرمد فى المدارس الأميرية . وقد اقتضى اتساع دائرة الأعمال فى المستشفيات زيادة فى المصروفات قدرها ٢,٠٤٤ جنيها مصريا وخصص مبلغ ٢,٨٤٦ جنيها مصريا للترتيبات التى اقتضاها توسيع الأعمال فى مستشفى المجاذيب فى الخانكة . ونشأ عن تنظيم المعامل الفنية زيادة فى المصروفات قدرها ٣,١٤٠ جنيها مصريا مخصصة لتوسيع دائرة الابحاث . أما القسم البيطرى فقد فصل عن مصلحة الصحة العمومية وألحق بنظارة الزراعة .

وفى المربوط لمصلحة السجون زيادة قدرها ٢٤,٦٥٩ جنيها مصريا منها ١١,٠٠٠ جنيه لزيادة الاعتماد للاغذية والوقود و ٣,١٨٠ جنيه لتحسين حالة السجانين و ١٢,٨٤٦ جنيها للقيام بمصاريف الاوردیات . وقد حصل وفر فى مصروفات فصول أخرى .

نظارة المالية — تبلغ الزيادة الحقيقية فى المصروفات العادية لنظارة المالية والفروع التابعة لها ٥٨,٩٤٢ جنيها منها مبلغ ٨,٥٠٩ جنيهات خاص بديوان العموم خصوصا لتعلية الماهيات وزيادة المستخدمين ليمكنهم القيام بالاعمال المتزايدة . وقد أدرج فى ميزانية نظارة المالية بعض اعانات ومصروفات أخرى كانت تدرج فى الماضى تحت عنوان « خدمات متنوعة » ومن هذه المصروفات مايختص بمصلحة الكسوة الشريفة ومرتبات مكة والمدينة فقد زيدت تقديراتها مبلغا قدره ٥,٨١٠ جنيهات بسبب زيادة مصاريف النقل وارتفاع أسعار الحنطة التى ترسل الى الحرمين الشريفين .

مصلحة عموم المساحة — فى المصروفات المربوطة لهذه المصلحة بعض زيادات قليلة الأهمية وهى خاصة بقسم الموازين والمكاييل وبدمغة المصوغات وبالمناجم . وأصبح طلب الخدمات التى تؤديها فروع هذه المصلحة يزداد يوما عن يوم . والعمل فى المناجم فى تقدم مستمر وقد بلغت زيادة المستخرج من الفوسفات بالنسبة الى سنة ١٩١٢ — ٣٣,٠٠٠ طن واذا كان المستخرج من البترول قد نقص فالمنتظر أن يزيد فى العام القادم . وقد اتسعت دائرة استخراج المنجنيز فى شبه جزيرة سينا .

الاحصاء — نشرت ادارة الاحصاء فى العام الماضى كتابين الواحد عن الشركات التى تشتغل فى القطر المصرى والثانى عن احصاء المدارس ، هذا ماعدا كتاب الاحصاء السنوى ونشرة الاحصاء الشهرية التى تصدرها بمساعدة نظارة الزراعة . وهذه الادارة تشتغل الآن بابحاث أخرى كاستخدام مجارى الماء للنقل وتحديد أسعار الحبوب ومصاريف المعيشة فى مصر ومعلومات إحصائية وتجارية عن القرى والرهنيات فى القطر المصرى وأجر صناعة البناء وقيمة الاطيان فى الأقاليم المختلفة والشروط الاقتصادية لموسم القطن الى غير ذلك من الابحاث .

المطبعة الاميرية — زيد المربوط لمصروفات المطبعة الأميرية مبلغ ٥,٤٠٢ جنيه مصرى لتتمكن من القيام بالأعمال الاضافية اللازمة للجمعية التشريعية وللمصالح الأميرية . وهى الآن تقوم بأعمال كانت تكلف بها المطابع الخصوصية فيما مضى . فان استبدال بعض الماكينات القديمة بغيرها من الطراز الحديث فى سنة ١٩١٣ قد زاد فى استعداد المطبعة لانجاز الأعمال ويؤمل الآن أن تستطيع القيام بجميع الأشغال العادية دون احتياج الى المطابع الخصوصية .

خفر السواحل — يتضمن المربوط لمصروفات هذه المصلحة زيادة مبلغ ١٥,٠٩٧ جنيها مصريا ناشئة عن ارتفاع اسعار الوقود والتوريدات العمومية وعن توسيع أقسام المصلحة وتحسين نظامها .

البوستة — فى ميزانية مصلحة البوستة زيادة ١٣,٥٩٥ جنيها مصريا منها ٥,٠٠٠ جنيه لزيادة طرق المواصلات البريدية والباقى لتوسيع نطاق الاعمال . وقد اتسعت دائرة العمل فى معظم فروع البوستة اتساعا مرضيا فزادت الرسائل المتبادلة بمعدل ٦ ½ فى المئة والحوالات الداخلية بمعدل ٤ ½ فى المئة وزادت أوراق التحصيل بمعدل ١٤ فى المئة والطرود البريدية بمعدل ٤ فى المئة وزادت أيضا الاعمال مع الخارج فى فروع المصلحة جمعاء . وانشئ فى خلال السنة الماضية مكتبان جديدان للبريد و ٤١ مكتبا فرعيا . والمأمول أن تزاد فى العام القادم دائرة البوستة الطوافة وأن توسع خدمة الحوالات البريدية فى الارياف .

الأقاليم والمحافظات — زيد على المربوط لمصروفات خدمة الاقاليم والمحافظات بما فى ذلك خدمة البوليس مبلغ ٣٧,٦١٧ جنيها منه ٢٦,٣٢٧ جنيها لتعزيز قوة البوليس وللقيام بمصروفات ناتجة عن ارتفاع أسعار العليق والملابس ومصروفات أخرى خاصة بالبوليس . أما باقى الزيادة وقدره ١١,٢٩٠ جنيها فناتج عن زيادة مستخدمى الادارة والتحصيل وعن تعلية مرتبات صيارف البلاد وعن مصروفات خاصة بساحل أثر النبى الذى انشئ حديثا . وغير ذلك من المصروفات .

نظارة الحربية — فى مربوط هذه النظارة زيادة ٣٦,١٥٩ جنيها ناشئة خصوصا عن ارتفاع أسعار العليق والتعيينات .

نظارة الحقانية — القسم الاكبر من الزيادة فى مصروفات هذه النظارة أى مبلغ ٢١,٤٥٧ جنيها مخصص للمحاكم الاهلية فقد أنشئت وظيفتا رئيس ووكيل لمحكمة المنصورة الجديدة . وحسن ترتيب درجات القضاة وأعضاء النيابة وزيد عدد صغار المستخدمين فى المحاكم الاهلية زيادة وافرة بسبب ازدياد الاعمال . وقد أنشئت أيضا وظيفة قاض وطنى فى محكمة القاهرة المختلطة ووظيفة عضو جديد فى محكمتها الشرعية . والمصروفات الخاصة بمدرسة الحقوق الخديوية التى فصلت عن نظارة المعارف العمومية تدخل الآن فى المربوط لنظارة الحقانية .

الجمعية التشريعية — ان الجمعية التشريعية التى أنشئت بموجب القانون النظامى الصادر فى سنة ١٩١٣ تتألف من أعضاء يفوق عددهم جدا على عدد أعضاء مجلس شورى القوانين . فبلغت زيادة المربوط لها ٢٢,٨٦١ جنيها منها مبلغ ١٦,٦٦٨ جنيها فى المربوط للتعويضات المقررة لأعضاء الجمعية والباقى لزيادة المستخدمين وللمصروفات النثرية .

نظارة الزراعة — فصلت مصلحة الزراعة عن نظارة الأشغال العمومية وحولت الى نظارة ألحقت بها المدارس الزراعية والأقسام البيطرية . وبلغت زيادة المصروفات اللازمة لتنظيم النظارة الجديدة ٢٠,٤٢٥ جنيها .

نظارة المعارف العمومية — حدث نقص ظاهر فى المربوط لنظارة المعارف العمومية بسبب فصل مدرسة الحقوق الخديوية والمدارس الزراعية عن هذه النظارة والحاق الاولى بنظارة الحقانية والثانية بنظارة الزراعة . وقد حدث أيضا وفر فى مصروفات نظارة المعارف العمومية قدره ١٧,٠٠٠ جنيه وهو ناتج عن متابعة السير على الخطة التى تقوم بتكليف مجالس المديريات بأمر التعليم الأولى . وستضاف قيمة هذا الوفر الى الوفورات التى حصلت فى فصول أخرى والى مبلغ ١٨,٧٧٩ جنيها الذى زيد على المربوط لهذه النظارة ليستعمل المجموع فى تحسينات شتى . وقد تم الآن انشاء أقسام جديدة فى المدارس العالية والمدارس الثانوية ، وستفتتح فى القاهرة مدرسة أولية مجانية . وسيوسع نطاق تعليم البنات وخصوصا فيما يتعلق بالعلوم المنزلية ، وستنشأ فى الاسكندرية مدرسة لمعلمات المدارس الأولية . أما فيما يختص بالتعليم الفنى

فقد زيد عدد المدرسين فيه، وستنشأ أقسام جديدة فى الورش الصناعية فى بولاق وفى مدرسة المنصورة الصناعية ، وسيوسع نطاق المدارس التجارية العالية والمتوسطة وقد تم وضع نظام لرعاية وارشاد الطلبة المصريين فى أوروبا .

نظارة الاشغال العمومية

فى المصروفات المربوطة لهذه النظارة زيادة مخصصة لصيانة الشوارع و إنارتها . على أن هذه الزيادة تكاد تعوضها وفورات فى قيمة المربوط لأقسام أخرى وخصوصا لمصلحة الرى التى اقتصر فى الاعتمادات المفتوحة لها على أقل ما يمكن . ولربما اقتضى الأمر فى السنين المقبلة زيادة المصروفات المخصصة لصيانة الترع والمصارف الخ .

المعاشات

ومن الزيادات التى تستحق الذكر فى المصروفات الزيادة الواردة فى المعاشات .

ففى مجموع المربوط للمعاشات والمكافآت معا زيادة بالنسبة الى مربوط السنة الماضية قدرها ٦,٧٧٧ جنيها . ولكن اذا فصل المربوط للمعاشات وحدها عن سائر أنواع هذا الباب تظهر فيه زيادة قدرها ١٤,٠٠٠ جنيه . وستسير مخصصات هذا النوع فى ازدياد تدريجى محتم حتى تبلغ مبلغا أعظم بكثير من قيمتها الحاضرة الغير يسيرة . أما مبلغ ٥ فى المئة الذى يستقطع من ماهيات المستخدمين فلا يعوض إلا بعض ما تحمله الخزينة من هذا القبيل حتى ولو تراكم من سنة الى سنة .

ومع ذلك فقد قدمت طلبات كثيرة الى الحكومة بالتماس تحسين حالة المعاشات مع أنها لو قوبلت بالمعاشات التى تمنح فى البلاد الأخرى لظهرت أفضليتها على سواها . فانها تضمن لموظفى الحكومة بعد مغادرتهم الخدمة مايكفيهم لآخر حياتهم . وهناك أيضا معاشات تمنح لورثة الموظفين المتوفين . واذا كانت قيمتها لا تفى دائما بحاجات المنتفعين بها ، فيما لو توفى المورث قبل قضاء مدة طويلة فى الخدمة، فانه يجب أن لا يغيب عن الاذهان أن قوانين المعاشات لا تقدر أن تحتاط لمثل هذه الاحوال . والواسطة الوحيدة لاتقاء نتيجة هذا العارض هو التأمين على الحياة ولكن موظفى الحكومة على ما يظهر لا يقدرون فوائد التأمين على الحياة حق قدرها فينبغى حثهم على الاقبال عليها . والمأمول أن يزيدوا إدراكا لهذه الفوائد كما انه يرجى الحصول على تسهيلات لتأمينهم على حياتهم دون أن تتحمل الحكومة نفقات إضافية من هذا القبيل .

الاعمال الجديدة

أن قيمة الاعتمادات للاعمال الجديدة المدرجة فى أبواب النظارات والمصالح المختصة بها تبلغ ٢,٢٦٢,٣٦١ جنيها وهذا العنوان يقابل عنوان الاعتمادات التى كانت تؤخذ من الاحتياطى العمومى أو بصفة اعتمادات خصوصية وكان مجموع قيمتها ٣,٧٠٥,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ . على أنه لما كانت تقديرات هذه الاعتمادات تزيد دائما عن احتياجات السنة فان المقارنة تكون أقرب الى الحقيقة اذا عملت بين المبالغ المقدرة للاعمال الجديدة والمبالغ التى صرفت فعلا فى سنة ١٩١٣ وتفصيلها كما يأتى:

	جنيه مصرى
المصروف من الاعتمادات الخصوصية	٨٤٤,٨٥٦
المصروف من المبالغ المأخوذة من الاحتياطى العمومى	١,٩٣١,١٧٦
المجموع	٢,٧٧٦,٠٣٢

وتزيد قيمة هذا المجموع ٥١٣,٦٧١ جنيها على القيمة المقدرة للاعمال الجديدة فى ميزانية السنة القادمة . على أن المربوط للمصروفات العادية يشتمل كما تقدم القول على اعتمادات تبلغ نحو ٢٠٦,٠٠٠ جنيه كانت تؤخذ قبلا من الاعتمادات الخصوصية والاعتمادات غير العادية . فاذا راعينا هذا الأمر تكون الاعتمادات المفتوحة للاعمال الجديدة أقل من المصروفات التى صرفت فعلا لهذا الغرض فى العام الماضى بمبلغ ٣٠٧,٠٠٠ جنيه مصرى تقريبا ولم يتيسر الوصول الى هذه النتيجة الا باجراء تخفيض شديد فى طلبات المصالح وصرف النظر عن جميع المشاريع إلا ما كان منها مستعجلا واجب التنفيذ .

وتوزع قيمة الأعمال الجديدة كما يأتى :

	جنيه مصرى
نظارة الأشغال العمومية	١,٤٢٨,١٩٧
سكك الحديد	٤٤٣,٠٠٠
مصلحة الدومين	٧٧,٤٧٥
نظارة المالية	٧٣,٠٢٥
« الداخلية	٦٣,٧٠٠
مصلحة الليمانات والفنارات	٥٧,٩٢٥
« الصحة العمومية	٣٨,٩٨٥
التلغرافات	١٧,٧٦٠
نظارة الزراعة	١٦,٧٧١
« الحربية	١٥,٧٨٥
مصالح أخرى	٢٩,٧٣٨
	٢,٢٦٢,٣٦١

وأهم مايشتمل عليه برنامج الأعمال الجديدة فى نظارة الأشغال العمومية مشاريع الصرف والرى فى البحيرة والغربية الوسطى والعمل جار فيها الآن بكل تقدم . والمنظور صرفه فى سنة ١٩١٤ لأعمال الصرف مبلغ ٢٦٩,٩٥٠ جنيها فى البحيرة ومبلغ ٢٥٨,٥٠٠ جنيه فى الغربية الوسطى يضاف الى ذلك مبلغ ٧٥,٠٠٠ جنيه لتعديل الترع الموجودة تعديلا يقضى به انفاذ المشاريع المذكورة . وقدر مبلغ ٥٠,٨٣٧ جنيها لاعمال أخرى تتعلق بالصرف فى الوجهين القبلى والبحرى ومبلغ ٣٦,٣٠٠ جنيه لتجديد المواسير حتى يتم توزيع المياه بانصاف ويتقى ضياعها سدى . وخصص مبلغ ٥٣,٩٢٩ جنيها لمواصلة العمل فى ترميم جسور النيل وهو من الأعمال المستعجلة جدا لوقاية البلاد من اضرار خطيرة جدا قد تنتج عن فيضان النيل فيما لو جاء زائدا عن المعتاد . وقدر مبلغ ٢٤,٨٠٠ جنيه لسدود النيل على فرعى رشيد ودمياط ، ومبلغ ٩٥,٠٧٠ جنيها تحت عنوان «تحويل الحياض» ومعظمه مخصص لدفع ثمن الأراضى المنزوعة ملكيتها وتعويضات عن أراض فتحت فيها حفر لأخذ أتربة منها . وتبلغ قيمة المقدر للاعمال الجديدة فى السودان ٢١,٠٠٠ جنيه . أما مشروع اقامة قناطر على النيل الأبيض فسيوضع موضع الدرس وإذا أنفذ هذا المشروع يكون منه لمصر خزان عظيم الفائدة وضامن من طغيان الماء إبان الفيضان . ومبلغ مجموع الاعتمادات المخصصة للاعمال الجديدة المتعلقة بالرى ١,٠١٤,٩٠٩ جنيهات .

ومن الاعتمادات المفتوحة لأقسام أخرى من أقسام نظارة الأشغال العمومية مبلغ ١٧٤,٥٥٢ جنيها لمجارير القاهرة وبذلك تنجز فى هذه السنة المجارير الرئيسية ويبقى عمل اللازم لوصلها بالمجارير الفرعية . وأدرج مبلغ ٦٦,٨٩٨ جنيها لانشاء شوارع جديدة وأعمال أخرى فى القاهرة ، ومبلغ ١٦,٠٠٠ جنيه للطرق الرئيسية فى سائر المدن . ويؤمل أن يتم فى خلال السنة كبرى الجزيرة الجديد ويبلغ آخر اعتماد خصص لاتمام العمل ١٤,٣٦٠ جنيها . وقدر مبلغ ١٣,٠٠٠ جنيه لإنجاز الأعمال الجارية فى رصيف بولاق .

وأدرج أيضا تحت عنوان الأعمال الجديدة فى نظارة الأشغال العمومية الاعتمادات اللازمة لانشاء مبانى للصالح الأميرية ويبلغ مجموعها ١٣٩,٠٢٨ جنيها منه مبلغ ٥٧,٤٣٤ جنيها لمتابعة أعمال البناء فى معاهد التعليم كمدرسة البنات الجديدة فى الاسكندرية والمدرستين الثانويتين فى طنطا وأسيوط والمدرستين الأوليتين فى الحسينية والمنصورة وتوسيع مدرسة معلمات الكتاتيب . وقدر مبلغ ١٤,٤٧٢ جنيها لأعمال بناء فى مستشفيات الرمد فى سوهاج والمنيا وشبين الكوم ولتجديد بناء مستشفى قنا ولتوسيع دائرة مستشفى المجاذيب فى الخانكة ، ومبلغ ١٤,٦٨٠ جنيها لأعمال بناء خاصة بالسجون ومعظم هذا المبلغ أى ١٠,٠٠٠ جنيه مخصص لسجن المنصورة . وقدر للأعمال اللازمة فى محكمة أسيوط ١٢,٣٩٠ جنيها ،

ولتجديد سقوف دار الآثار فى القاهرة ١١,٠٠٠ جنيه . أما باقى الفصول فتشتمل على اتمام الأعمال فى مرزى أشمون وفارسكور وعلى توسيع أفلام مصلحتى المساحة والتنظيم فى القاهرة وعلى أعمال أخرى أقل أهمية بين بناء وترميم .

وفى الاعتمادات المفتوحة لمصلحة سكك الحديد الأميرية مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه لانشاء خطوط جديدة . وسيفتتح فى هذه السنة الخط الممتد من زفتى الى الزقازيق . أما الخط بين كفر الزيات ومنوف فقد بدأ مده فى السنة الفائتة والمرجع أن يتقدم العمل لدرجة يستطاع معها افتتاح قسم من هذا الخط فى خلال السنة القادمة . وقدر مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه للكبارى . ومعظم هذا المبلغ مخصص لبناء كبرى امبابه . أما الكبرى الجديد على الترعة الابراهيمية فى أسيوط فيتم ويفتتح فى خلال السنة . وأدرج مبلغ ٤٤,٠٠٠ جنيه لتجديد قضبان الخطوط ، ومبلغ ٣٤,٠٠٠ جنيه لتحسين المحطات ونظام الاشارات ومبلغ ٢١,٠٠٠ جنيه لاعمال فى القاهرة منها الابتداء ببناء محطة كبرى الليمون ومبلغ ٢٤,٠٠٠ جنيه للابتداء ببناء محطة الاسكندرية ولأعمال أخرى فى تلك المدينة . وخصص لمتابعة بناء المساكن للمستخدمين مبلغ ١٩,٠٠٠ جنيه . ولمشترى مهمات متحركة اضافية مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه . أما الخطوط الفرعية فى الوجه القبلى فقد اوجب تحسينها وتوسيعها تخصيص مبلغ ٣٢,٠٠٠ جنيه .

ومن الاعتماد البالغ ٧٧,٤٧٥ جنيها الممنوح لمصلحة الدومين سيخصص مبلغ ٤٩,٠٠٠ جنيه لاصلاح ١٤,٠٠٠ فدان فى مركز بلقاس - و ١٠,٠٠٠ جنيه لاعمال من هذا القبيل فى مركز سخا وسينشأ عن هذه المصروفات مصدر ايراد وافر للحكومة .

ويشتمل اعتماد الـ ٧٣,٠٢٥ جنيها المدرج فى ميزانية نظارة المالية تحت عنوان «أعمال جديدة» على مبالغ مجموعها ٣٤,٢٠٠ جنيه وهى بواقى بعض اعتمادات سبق فتحها على المال الاحتياطى لأعمال مختلفة . وقدر مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه لدفع جزء من ثمن الارض التى أخذت لانشاء ساحل الغلال فى أثر النبى - ومبلغ ١٤,٦٢٥ جنيها لدفع الباقى من ثمن بناء لخدمة الحكومة اقتضى شراءه اتساع نطاقها ، ومبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه لاستبدال المعاشات .

وتبلغ الاعتمادات المفتوحة لنظارة الداخلية ٦٣,٧٠٠ جنيه مصرى مخصصة بأكملها لمعدات التنوير وتوزيع المياه ولاعمال الصرف وغير ذلك من مشاريع التحسين فى مدن الاقاليم . ومن أهم هذه المشاريع اتمام معدات التنوير فى دمياط ودمنهور . وتقدر قيمة التكاليف بمبلغ ١٧,٥٠٠ جنيه فى الاولى و بمبلغ ٢٤,٠٠٠ جنيه فى الثانية ، وكذلك أعمال الصرف والاعمال الجديدة فى طنطا المقدر لها للسنة القادمة مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه وجميع هذه الاعتمادات ممنوحة بصفة سلفات تحصل أقساطا مع فوائدها . وقد أصبحت الحاجة الى مثل هذه الاعمال التحسينية شديدة فى مدن أخرى ولو كانت توجد أموال متوفرة للقيام بها لكان من المفيد تعميمها سريعا .

ويشتمل مبلغ الـ ٣٨,٩٨٥ جنيها الممنوح لمصلحة الصحة العمومية على مبالغ مختلفة مخصصة لتحسين حالة المستشفيات وتوسيع دائرة أعمالها . وقد نظر أيضا الى ما يجب أخذه من التحوطات لمقاومة الانكيلوستوما والكوليرا .

وتبلغ قيمة الاعمال الجديدة فى مصلحة التلغرافات ١٧,٧٦٠ جنيها وتشتمل هذه الاعمال على مد أسلاك تلفونية جديدة وانشاء أنابيب مغرغة فى الاسكندرية وعلى بناء مساكن للمستخدمين .

والاعتماد الممنوح لنظارة الزراعة البالغ ١٦,٧٧١ جنيها مؤلف من مبالغ مختلفة مخصصة لعمل تجارب ، وتحوطات لحماية الحيوانات والمزروعات من الامراض ، ولتحسين جنس بذرة القطن .

المال الاحتياطى

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
كان الباقى من المال الاحتياطى فى أول يناير سنة ١٩١٣		٦,١٢٤,٨٢٦
وقد أضيف اليه فى سنة ١٩١٣ المبالغ الآتية :		
أولا — ايرادات ناتجة عن مبيع أطيان	١٢٣,٠١٧	
ثانيا — قيمة كوبونات السندات وتسديد سلفات وايرادات أخرى غير عادية	٢١٢,٢٦٥	
ثالثا — زيادة ايرادات الميزانية سنة ١٩١٣	١,٦٣٩,٨٣١	
		١,٩٧٥,١١٣
		٨,٠٩٩,٩٣٩
وأخذت منه المبالغ الآتية :		
مصاريف غير اعتيادية	١,٩٣١,١٧٦	
زيادة الأموال المخصصة لادارة أعمال صندوق الدين لإبلاغها الى ١,٥٧٠,٠٠٠ جنيه مصرى وقد أوجب هذه الزيادة تغيير تاريخ افتتاح السنة المالية فاقتضى منحها بدلا من العوائد التى كانت تدفع حتى اليوم الى صندوق الدين فى الثلاثة الاشهر الأولى من السنة لتسديد الكوبونات التى تستحق فى شهرى أبريل ومايو	٣٢٠,٠٠٠	٢,٢٥١,١٧٦
يكون الباقى تحت التصرف من نقود الإحتياطى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣ ... ...

أما فى السنة المالية القادمة فلن يضاف الى المال الاحتياطى شئ من الايرادات ، ولن يخصم منه شئ من المصروفات كما سبق بيانه ، ولكن سيستبعد منه فى آخر السنة قيمة زيادة المصروفات على الايرادات . ولما كانت هذه الزيادة مقدرة بمبلغ ٥٧٤,٠٠٠ جنيه مصرى فانها ، إذا تحققت ، ستجعل قيمة المال الاحتياطى أربعة ملايين ونصف مليون جنيه على التقريب .

أمّا الهبوط فى ثمن السندات الخاصة بالمال الاحتياطى الذى أشرتُ اليه فى مذكرتى عن الميزانية الماضية فقد خفّ الآن بفضل التحسن العام الذى حصل فى أسواق الأوراق . ويبلغ مقدار هذا السقوط الآن أقل من ٢ فى المائة من القيمة الواردة فى الحسابات لتلك السنوات .

ادورد سسل

القاهرة فى ١٩ مارس سنة ١٩١٤